موانع قبول الجرح في الراوي

د.سعاد جعفر حمادي
قسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

خلاصة البحث

يعرض البحث لمسألة مهمة من مسائل علم الجرح والتعديل الذي يعد من أدق علوم الحديث وأجلّها وأصعبها، وهي موانع قبول الجرح في الراوي، ويهدف هذا البحث إلى جمع تلك الموانع على صعيد واحد، لإثبات أنه ليس كل جرح في الراوي مقبولا، إذ لا بد أن يسلم الجرح من الموانع التي تمنع قبوله، وذلك بعد أن تقوم الباحثة باستقراء أبرز كتب علوم الحديث والرجال والسؤالات لحصر تلك الموانع مع التدليل على كل مانع.

التمهيد

الحمد لله العزيز الحميد، الذي له ملك السموات والأرض وهو على كل شيء شهيد، وأشهد أن لا إله إلا الله ذو العرش المجيد، شهادة أرجو بها النجاة يوم الوعيد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صاحب المقام السعيد، والهادي إلى صراط الحق وطريق رشيد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الغر الصناديد.

أما بعد ... فإن من أهم علوم السنة الشريفة المطهرة علم الجرح والتعديل الذي يعد من أدق علوم الحديث وأهم علوم السنة، إذ به يُتوصل إلى معرفة أحوال الرواة والحكم عليهم، ومن ثم الحكم على الأحاديث تمهيدا لاستنباط الحكم الشرعي من الصحيح منها. ولقد قعّد الأئمة النقاد قواعد ذالك الفن حتى توثقت عراه، واستقامت دعائمه، ورسخت قواعده، واستخدموا في الكشف عن حال الرواة ألفاظا دقيقة الصياغة ومحددة الدلالة، وبينوا مرادهم منها، ومع هذه الجهود المباركة، بقيت هنالك معضلات في هذا العلم، ومنها جرح بعض الأئمة النقاد لبعض الرواة بما ليس بجارح وقد يلتبس على بعض طلبة

العلم التمييز بين الجرح المقبول والجرح المردود، خصوصا على المبتدئين منهم، فيظن الطالب عند قراءته لتراجم الرواة أن كل جرح ورد في الراوي المترجم له مقبول ومُسَلَّم به، بل فيها المقبول والمردود. قال اللكنوي:"يجب عليك ألا تبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل ، بل يلزم عليك أن تنقح الأمر فيه ، فإن الأمر ذو خطر وتمويل . ولا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راوٍ كان. فكثيرا ما يوجد أمر يكون مانعا من قبول جرحه، وله صور كثيرة، لا تخفى على مهرة كتب الشريعة"[1].

أهداف البحث: يهدف بحثنا هذا إلى: ١- بيان أن ليس كل جرح في الراوي مقبولا مسلما به، فلا بد أن يسلم الجرح من الموانع التي تمنع قبوله. ٢-جمع موانع قبول الجرح في الراوي.

دواعي البحث: لما كان علم الجرح والتعديل كالميزان الذي يوزن به الرجال، ويُحَدّد من خلاله الرواة الذين يقبل حديثهم أو يرد، ولولاه لقال من شاء ما شاء، فقد وقع اختياري على هذا الموضوع استجابة لعدة دواعٍ. **أولا:** أن البحث في موضوع الموانع التي تمنع قبول الجرح في الراوي من دقائق علم الجرح والتعديل ولطائفه التي تستحق الدراسة والبحث، وتحتاج إلى تتبع واستقصاء، وتُعَدّ دراستها تكميلاً لجهود الأئمة المتقدمين، الذين نذروا أنفسهم لخدمة هذا الدين، فرسَّخوا أصول هذا العلم، وقَعَّدوا قواعده. **ثانيا:** نيل شرف الإسهام في وضع لبنة في صرح هذا العلم النفيس الخالد، بواسطة جمع شتات هذا الموضوع الدقيق، وحشد تلك الموانع على صعيد واحد، وإن كان لا يُذكر في جانب ما قدموا وبذلوا. **ثالثا:** إثراء المكتبة الحديثية ببحث علمي متخصص في أحد مباحث علم الجرح والتعديل.

(١) الرفع والتكميل (ص/١٧٤)

مجال البحث: لقد جعلت حدود البحث في أشهر كتب المصطلح والرجال والسؤالات مثل كتاب: معرفة علوم الحديث ، والكفاية في علم الرواية ، وعلوم الحديث لابن الصلاح، وجامع بيان العلم وفضله ، وتهذيب الكمال ، وميزان الاعتدال ، وهدي الساري، وتهذيب التهذيب، وتعجيل المنفعة، وفتح المغيث، وتدريب الراوي، والتنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، والرفع والتكميل، وظفر الأماني، وقواعد التحديث، وقواعد في علوم الحديث، ومنهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر، وتحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع ، وغيرها من المصنفات.

الدراسات السابقة: نصوص هذا البحث مبثوثة متناثرة في ثنايا كتب الرجال والسؤالات وعلل الحديث ، ولعل من أوائل من اهتم بهذا الموضوع الخطيب البغدادي، ثم السبكي، ثم ابن دقيق العيد، ثم الذهبي، ثم ابن حجر، ثم المعلمي، ثم اللكنوي، فالتهانوي، ثم عبد الفتاح أبو غدة، فنور الدين عتر[1]. كما أفرد عدد من الباحثين هذا الموضع بدراسات خاصة منهم:

١- رسالة ماجستير بعنوان "الجرح المردود في الراوي – دراسة نظرية تطبيقية" ، قدمت إلى قسم الكتاب والسنة بكلية أصول الدين بجامعة أم القرى ، وتم مناقشتها سنة ١٤٢٧هـ ، وهي من إعداد الطالب فهد سعيد هادي القحطاني. وهذه الرسالة لم أطلع عليها.

٢- رسالة ماجستير مسجلة بكلية الشريعة بجامعة دمشق، بعنوان : "الجرح غير المؤثر –

(١) الكفاية في علم الرواية (ص/١٣٨-١٤٢) باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة. قاعدة في الجرح والتعديل (ص/٢٣-٣٢، ٤٦-٥٨)، الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص/٥٥-٥٩)، هدي الساري (ص/٤٦٠-٤٦٤) القسم الثاني: فيمن ضعف بأمر مردود. الرفع والتكميل (ص/٧٩-٨٤) ، (ص/٤٠٩-٤٢٣) ، قواعد في علوم الحديث (ص/ ٣٩٤-٤٣٣) ، أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال (ص/١١٨-١٣٩).

دراسة تأصيليّة تطبيقية"، إعداد خلف الشيخ حسين. ولا أدري إن كانت هذه الرسالة قد نوقشت أو لم تناقش.

٣- رسالة ماجستير بعنوان "الجرح المردود في تطبيقات ابن حجر في هدي الساري" – للدكتور عبدالمحسن بن التخيفي في كلية التربية بجامعة الملك سعود. ولا أدري إن كانت هذه الرسالة قد نوقشت أو لم تناقش. ومن عنوانه يتبين أن نطاق البحث محدد في هدي الساري ، ولا شك أن البحث الشمولي أدق واجمع في استقصاء جميع الموانع.

٤- ذكر موقع "ملتقى أهل الحديث" أن هناك بحث للدكتور أيمن مهدي، بعنوان "كلام الأقران بعضهم في بعض أسبابه ونتائجه". ولم أطلع عليه. ومن عنوانه يتبين انه يبحث في فرع من الأنواع العشرة التي ذكرتها ضمن الجرح المردود التي تعود للجارح

نقد الدراسات السابقة: الدراسات السابقة: كنت أظن أن هذا الموضوع لم يبحث من قبل فشمرت عن ساعد الجد وأخذت أبحث في نصوص هذا الموضوع في ثنايا الكتب ، ولما فرغت من البحث وعرضته على مجموعة من الفضلاء في الكلية فأفادني بعضهم أن بعض الباحثين كتبوا في بعض فروع البحث ، وتفضل بعضهم فزودني ببحثين نشرا في الجامعات الأردنية:

٥- الأول: بحث أعده د. عبدالكريم الوريكات، بعنوان "الجرح المردود لذاته، وتمّ نشره في المجلّة الأردنية في الدراسات الإسلامية، التي تصدر من جامعة آل البيت بالأردن، المجلد ٥، العدد ٢، جمادى الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٦- الثاني: بحث مشترك أعدّه د. سلطان سند العكايلة، و د.عبدالكريم أحمد الوريكات، وهو بعنوان "موانع قبول الجرح التي تعود إلى الجارح والمجروح عند المحدثين" ، وتم نشره في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة

مؤتة، المجلد ٩ ، العدد ٤، سنة ٢٠٠٤.

- أما بحث "الجرح المردود لذاته"، فقد ذكر الباحث ستة موانع. أضفت إلى الموانع المتعلقة بالجرح الآتي: الجرح بسبب الدخول في أمر الدنيا وذكرت ثمانية أنواع. والجرح بسبب الاختلاف الفقهي وذكرت سبعة أنواع. كما أضفت أنواعا في بعض المطالب كالمطلب السادس "الجرح خطأً" فقد اقتصر الباحثان على خطأ الناقد الناشئ عن تشابه الأسماء، في حين أضفت إلى ما سبق: الخطأ في النقل، أو باسم الراوي، أو لتقليد إمام، أو لتصحيف في عبارة الجرح، أو تصحيف في صيغ التحمل والأداء، أو بسبب التوهم والتخيل ، أو للجرح بالظن. كما توسعت في الألفاظ التي توهم الجرح المطلق.
- أما بحث "موانع قبول الجرح التي تعود إلى الجارح والمجروح عند المحدثين"، وقد قسما دراستهما إلى مبحثين: الأول: اشتمل على موانع الجرح التي تعود إلى الجارح ذكرا فيها خمسة موانع، الثاني: اشتمل على موانع الجرح التي تعود إلى المجروح ذكرا ثلاثة موانع. في حين ذكرت سبعة موانع تعود إلى الجارح، وستة عشر مانعا تعود إلى المجروح. كما أضفت إلى الموانع المتعلقة بالجارح الآتي: أن يكون الجارح ليس من أهل الجرح والتعديل، وأن يكون الجارح أنزل مرتبة من الراوي، ورجوع الناقد عن جرحه. كما أضفت بعض المسائل ضمن المطالب، فعلى سبيل المثال في المطلب الأول "ضعف الجارح". أقتصر الباحثان على من جرح في دينه، ولم يتطرقا إلى من جرح في علمه. وعند كلامهما على تعنت النقاد في الجرح، لم يفصلا أنواع التعنت. كالتعنت على أهل بلده، والتعنت على أهل مذهب، والتعنت على من أجاب بالمحنة. بل حتى الموانع التي ذكرها الباحثان، أضفت أنواعا في بعض المطالب غفلا عنها. مثل المطلب السابع "عدم صحة الجرح المنسوب إلى الناقد"، فذكرت أنواع عدم الثبوت التي تعود إلى انتفاء ثبوت أصل كلام الناقد، أو لكذب ناقله، أو لانقطاع إسناده ، أو لشذوذه

ومخالفته للمحفوظ عن الناقد، أو لعلة متنه بنكارة فيه. فيما اكتفى الباحثان بالمسألة الأولى. كما أنهما توسعا في الكلام في بعض المطالب، كالمطلب السادس"صدور الجرح على سبيل المزاح والمباسطة"، في حين اكتفيت بعبارة أدرجتها ضمن مطلب من مبحث. كما وقع الباحثان في خطأ حين أدرج مانع "عدم ثبوت الجرح" في الأسباب المتعلقة بالجرح، والصواب إدراجه ضمن الموانع التي تعود إلى الجارح، لأن الخطأ وقع من الجارح.

- أما الموانع المتعلقة بالمجروح فأضفت: قلة خطأ المجروح، وترك الراوية عن الراوي، والبدعة غير المؤثرة ، وعدم ثبوتها، والرجوع عنها، وتجريح المتأخر لمن وثقه المتقدم، والجرح بالاشتغال ببعض العلوم، وتجريح رجال الصحيحين الذين احتجا بهم في الأصول، وجرح الراوي لأنه لم يذكر في الصحيحين أو أحدهما، والرواية عن المجروحين، وما يعود الجرح فيه إلى جحد الشيخ أن يكون حدث بالحديث، وترك الحكم بشهادة الراوي، وذكر المجروح في كتب الضعفاء، والاختلاف على الراوي، وطريقة التلقي.
- كما أضفت مبحثا رابعا: الأسباب المتعلقة بالجارح والمجروح، فزدت مطلب الخصومة الشخصية. كما توسعت بذكر الأمثلة في كل مانع من الموانع.
- كما وقع الباحثان في خطأ التفريق بين الموانع التي تلحق بالجارح أو المجروح، كاعتبارهما "الحمل في الجرح على راوٍ آخر غير الراوي المجروح"، ضمن الجرح الذي يعود للمجروح، والصواب إدراجه ضمن الموانع التي تعود إلى الجارح. لأن الخطأ من الجارح، بدليل أنهما قالا :" قد يخطئ الناقد فينقل عبارة الجرح ...".

منهج البحث: من المعلوم أن لكل باحث منهجا يسير عليه وفق خطوات محددة ليصل إلى النتائج المرجوة من بحثه، وسوف أتبع في هذا البحث منهجا محددا، وأحاول قدر استطاعتي عدم الخروج عنه، وتتلخص معالم هذا المنهج في الآتي :

- قراءة أشهر كتب علوم الحديث، والرجال ، والسؤالات ،لاستخراج الموانع التي تحول بين قبول الجرح الصادر من ناقد ما.
- عزوت نصوص النقاد إلى مصادرها الأصلية، فإن لم أجد عزوتها إلى أول مصدر ناقل لها بعده.
- رتبت المصادر والمراجع ترتيباً زمنياً تنازلياً ، فذكرت الأقدم وفاة حتى المتأخر.
- اكتفيت في بعض المراجع بالاسم الأول منها منعاً للإطالة
- **خطة البحث:** وقد قسمت البحث إلى تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة.

هذا وإني لأحمد الله عز وجل حمدا كثير طيبا مباركا فيه، وأثني عليه بما هو أهله، فهو المعين سبحانه، لازمني عونه فله الحد اولا وآخرا وظاهرا وباطنا. وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: الأسباب المتعلقة بالجرح

المطلب الأول: الجرح بما ليس بجارح: تكلم بعض النقاد في رواة بما لا يقدح في عدالة ولا ضبط، كالسماع ممن هو أصغر منه[1]، والتوسع بالطيبات، والاسترجاع بالميزان، و كثرة الكلام، والمزاح، وما إلى ذلك، لذا اشترط الأئمة عدم قبول الجرح إلا إذا كان مفسرا، أي مبينا السبب، أما التعديل فلا يشترط تفسيره. قال ابن الصلاح:" **وأما** الجرح فلا يقبل إلا مفسرا مبينا السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأم، فلا بد من بيان سببه، لينظر فيه أهو جرح أو لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله" [2]. وهذا المذهب هو المشهور كما قال ابن الصلاح، وعليه المحققون من نقاد الحديث مثل البخاري ومسلم[3]. وسبب اشتراط التفسير في الجرح أن بعض أحكام الجرح في نظر النقاد قد لا تكون قادحا ترد به رواية الراوي في الحقيقة، **ومن أمثلته:**

- **التوسع بالطيبات:** كعدم سماع الحكم بن نافع من الإمام مالك، لأنه رآه يتوسع بالطيبات، قال:"صرت إلى مالك، فرأيت عنده من الحجاب والفرش شيئا عجيبا: فقلت: ليس هذا من أخلاق العلماء فمضيت وتركته ، ثم ندمت بعد" [4].
- **الاسترجاع بالميزان:** كترك شعبة حديث أبي الزبير المكي لأنه كان يزن ويسترجع

(١) الكفاية (ص/١٣٨)
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص/٩٨-٩٩)
(٣) الكفاية (ص/١٠٨)
(٤) تهذيب التهذيب (٣٧٩/٢)

بالميزان[1]. قال ابن حبان:"كان من الحفاظ، ولم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجع في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله"[2]. **وقال ابن رجب:**" شعبة ترك حديثه واعتل بأنه رآه لا يحسن يصلي، وبأنه رآه يزن ويسترجع في الوزن، ولم يذكر عليه كذا، ولا سوء حفظ"[3].

- **الركوب على برذون:** قيل لشعبة بن الحجاج: لم تركت حديث فلان؟ فقال: "رأيته يركض على بِرْذَون – حصان هجين غير عربي– فتركت حديثه"![4]. وتكلم برجل حدث عنه عشرين حديثا لأنه رآه على فرس يجري ملء فروجه[5]. وهذا الفعل لا يعد طعنا في العدالة أو الضبط.
- **كثرة الكلام:** كتضعيف شعبة والحكم بن عتيبة[6] لزاذان الكندي الذي أخرج له مسلم، لكثرة كلامه[7]، قال ابن عدي:" أحاديثه لا بأس إذا روى عنه ثقة، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه"[8].
- **المزاح:** كترك أبي داود الحديث عن أحمد بن مقدام[9] لمزاحه، وما قيل في حماد بن

(١) ضعفاء العقيلي (١٦٩٠)
(٢) الثقات (٣٥٢/٥)
(٣) سير أعلام النبلاء (٣٨٩/١٣-٣٩٠) ، تذكرة الحفاظ (٦١٩/٢-٦٢٠) ، ميزان الاعتدال(٤٤٢/١)
(٤) الكفاية (ص/١٣٨)
(٥) الكفاية (ص/١١٠)
(٦) ضعفاء العقيلي (٥٥٤) ، الكفاية (ص/١٤٠)
(٧) الكفاية (ص/١١٠)
(٨) الكامل (٢١٠/٤)
(٩) تاريخ بغداد (١٦٥/٥) ، ميزان الاعتدال (٣٠٤/١) ، هدي الساري (ص/٤٦٠)

زيد[1]، وصالح جزرة[2]، والضحاك بن مخلد[3] لمزاحهم.

- **العور:** كذكر الدولابي لحبيب بن أبي ثابت لقول أحمد فيه:"حدثنا إسماعيل السدي، وحبيب بن أبي ثابت، وكانا جميعا أعورين[4]، قال الذهب:"في ترجمة حبيب" وهو ثقة بلا تردد، وقد تناكد الدولابي بذكره في "الضعفاء" لمجرد قول ابن عون فيه :" كان :أعور. وإنما هذا نعت لبصره لا جرح له[5].

المطلب الثاني: الجرح بسبب الدخول في أمر الدنيا: عاب بعض الورعين من أهل الجرح والتعديل جماعة دخلوا في أمر الدنيا، فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط[6]. **ومن أمثلته:**

- **غشيان السلطان:** كجرح مالك لعبدالله بن ذكوان[7]، ووكيع لهشيم بن بشير[8]، وابن سيرين وزائدة لحميد بن هلال[9]، والنخعي لابن أبي ليلى[10]، وأحمد لأحمد بن واقد[11]، وأهل حران لأحمد بن عبد الملك الحراني[12]، لأجل دخولهم على السلطان.

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال (٢٣٧)

(٢) تاريخ بغداد (٣٢٢/٩)

(٣) سؤالات الآجري (١٤٠٨)

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٣٤٣/٢) ، تاريخ بغداد (١٦٥/٥) ، ميزان الاعتدال (٣٠٤/١)

(٥) سير أعلام النبلاء (٢٩١/٥)

(٦) شرح نخبة الفكر (ص/١٥٣)

(٧) ابن محرز (٨٦٦/١) ، هدي الساري(ص/٤٦٢)

(٨) الآجري (١٣٣) و (١٣٤)

(٩) الجرح والتعديل (٢٣٠/٣) ، الكامل (٢٧٦/٢) ، هدي الساري (ص/٤٦١)

(١٠) ضعفاء العقيلي (٢٧٦/٢) ، ميزان الاعتدال (٣١١/٤)

(١١) هدي الساري (ص/٤٦٠)

(١٢) تاريخ بغداد (٢٦٦/٤) ، تهذيب التهذيب (٤٩/١) ، هدي الساري (ص/٣٨٧)

- **تولي الأعمال للأمراء:** كجرح العجلي لإسحاق بن إسماعيل لأنه تولى أعمال للأمراء، قال العجلي:" ما فيه خير كان أمينا ليحيى بن أكتم"[1]، فتعقبه ابن حجر بقوله:" ثقة، وإنما نقم عليه العجلي أنه كان أمينا على أموال الأيتام فكان ماذا"[2]. وكذا تكلم بالزهري لأنه خدم هشام بن عبدالملك[3].

- **قبول جوائز الأمراء:** كجرح البعض لعكرمة مولى ابن عباس، قال ابن حجر:" أما قبول الجوائز فلا يقدح أيضا إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز"[4].

- **الدخول في القضاء:** كنهي أبي خيثمة ابنه أحمد الكتابة عن راوية الموطأ أحمد بن أبي بكر الزهري لدخوله في القضاء[5]، قال الذهبي"أظنه نهاه عنه، لدخوله في القضاء والمظالم ، وإلا فهو ثقة نادر الغلط كبير الشأن"[6].

- **رئاسة بيت المال :** كان يحيى بن سعيد لا يرضى إبراهيم بن سعد، لأنه كان على بيت المال، قال المروذي: "قال أبو عبدالله : كان يحيى لا يرضى إبراهيم بن سعد ، قلت : وإيش كان حاله عنده ؟ قال : كان على بيت المال"[7]، لذا قال ابن حجر:"ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح"[8].

(١) ترتيب معرفة الثقات (٦٤)

(٢) لسان الميزان (٣٢٥/١)

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص/٥)

(٤) هدي الساري (ص/٤٢٥)

(٥) ميزان الاعتدال (٢١٧/١) ، هدي الساري (ص/٤٢٥، ٤٢٨)

(٦) سير أعلام النبلاء (٤٣٧/١١)

(٧) العلل (٢١١)

(٨) التقريب (١٧٧)

- **تولى الحسبة في السوق:** كجرح ابن إدريس ووهيب لعاصم الأحول لتوليه الحسبة في السوق"[1] ، لذا قال ابن حجر :" كان يلي الحسبة بالكوفة ، وقد احتج به جماعة"[2].

- **لبس ثياب الشرط :** فقد ترك زائدة بن قدامة حديث حميد الطويل للبسه سواد الخلفاء وزي أعوانهم ، فعن مكي بن إبراهيم قال "مررت بحميد وعليه ثياب سود ، فقال أخي : ألا تسمع منه ؟ قلت : أأسمع من الشرطي؟ قلت : وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت "فدل على أن الذي جرحه به زائدة ليس بجارح"[3]. وكذا تكلم بالزهري للبسه زي الجند[4].

- **كاتب لبني أمية :** قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن ذكوان أبي الزناد : "الإمام الثبت ، وقد أكثر عنه مالك، وقيل: كان لا يرضاه ، ولم يصح ذا. قال يحيى بن معين : قال مالك : كان أبو الزناد كاتب هؤلاء – يعني بني أمية – وكان لا يرضاه – يعني لذلك "[5].

المطلب الثالث: الجرح بسبب الاختلاف الفقهي: كشرب النبيذ ، ونكاح المتعة ، وإجازة الغناء كل واحده منهن مذهب لبعض البلاد . **ومن أمثلته:**

- **شرب النبيذ :** قال الخطيب البغدادي في ترجمة ابن علية عن علي بن خشرم : "

(١) تاريخ الدوري (٢١٦٥)، ضعفاء العقيلي (٣/٣٣٦) ، ميزان الاعتدال (٢/٣٥٠)، هدي الساري (ص/٤٦٢)

(٢) هدي الساري (ص/٤١١)

(٣) ميزان الاعتدال (٢/٣٨٤) ، تهذيب التهذيب (٣/٣٥) ، التقريب (١٥٤٤)

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص/٥)

(٥) تاريخ الدوري (٢/٣٠٥) ، ميزان الاعتدال (٢/٤١٨)

قلت لوكيع: رأيت ابن علية يشرب النبيذ، حتى يحمل على الحمار يحتاج من يرده إلى منزله . فقال وكيع: إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه، وإذا رأيت الكوفي يشرب فلا تتهمه . قلت : وكيف ؟ قال الكوفي يشربه تدينا، والبصري يتركه تدينا "[1].

- **نكاح المتعة :** قال الذهبي في ترجمة عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج"هو في نفسه مجمع على ثقته مع كونه قد تزوج نحوا من سبعين امرأة نكاح المتعة ، كان يرى الرخصة في ذلك ، وكان فقيه أهل مكة في زمانه"[2]. وترك أبو حنيفة الرواية عن عطاء لأنه رآه يفتي بالمتعة[3].

- **الغناء :** قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن سعد الزهري المدني : "إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثنيا ، وكان إبراهيم يجيد الغناء [4].

- **سماع المعازف :** قال وهب بن جرير قال شعبة: "أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت فيه صوت الطنبور فرجعت فهلا سألت؟ عسى أن لا يعلم" [5].

- **التخضيب بالسواد :** قال الذهبي : "تكلم من لا يفهم في الزهري لأنه خضب بالسواد ، ولبس زي الجند، وخدم هشام بن عبد الملك ، وهذا باب واسع ، والماء إذا بلغ قلتين لا يحمل الخبث ، والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلت سيئاته فهو من المفلحين"[6].

(١) تاريخ بغداد (٦/٢٣٧) ، سير أعلام النبلاء (٧/٥٢٩-٢٦٠) ، (٩/١٤٣) ، (١١/٨٨)

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٦٥٩)

(٣) جامع بيان العلم وفضله(٢/١٠٩٦)

(٤) ميزان الاعتدال (١/٣٤)

(٥) الكفاية (ص/١٤٠)

(٦) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص/٥)

- **البول قائما أو البول مستقبلا القبلة** : فقد جرح جرير سماكا لأنه بال قائما ، قال: " أتيت سماك بن حرب فوجدته يبول قائما ، فتركته ولم أسمع منه"[1]. وجرح شعبة حسام بن مصك لأنه رآه يبول قائما[2].

- **لعب الشطرنج** : قال شعبة بن الحجاج : "لقيت ناجية الذي روى عنه أبو إسحاق، فرأيته يلعب بالشطرنج فتركته، فلم أكتب عنه ، ثم كتبت عن رجل عنه ". قال الخطيب : "ألا ترى أن شعبة في الابتداء جعل لعبة الشطرنج مما يجرحه ، فتركه، ثم استبان له صدقه في الرواية وسلامته من الكبائر ، فكتب حديثه نازلا "[3].

- **شهر السيف على الحاكم** : قال ابن حجر في ترجمة مروان بن الحكم: قال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث ، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي الجليل اعتمادا على صدقه ، وإنما نقموا عليه أنه شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى ، وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم[4].

(١) ضعفاء العقيلي (١٧٨/٢)، الكفاية (ص/١٣٩) . قال الشافعي:" لا يقبل الجرح إلا بالشهادة من الجارح على المجروح وبالسماع أو بالعيان كما لا يقبله عليه فيما لزمه من الحق ، وأكثر من نسب إلى أنه تجوز شهادته بغيا حتى يعتد باليسير الذي لا يكون جرحا ، ولقد حضرت رجلا صالحا يجرح رجلا مستهلا بجرحه فألح عليه بأي شيء تجرحه؟ فقال: ما يخفى علي ما تكون الشهادة به مجروحة ، فلما قال له إلي يسأله عن الشهادة: لست أقبل هذا منك إلا أن تبين ، قال : رأيته يبول قائما ! قال: وما بأس أن يبول قائما ؟! قال : ينضح على ساقيه ورجليه وثيابه ، ثم يصلي قبل أن ينقيه ؟! قال : أفريته فعل فصلى قبل أن ينقيه وقد نضح عليه ؟ قال: لا ، ولكني أراه سيفعل، وهذا الضرب كثير في العالمين" الأم (٢٠٥/٦).

(٢) الكفاية (ص/١٤١)

(٣) الكفاية (ص/١٣٩)

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص/٤٢٨)

- **أخذ الأجرة على التحديث** : مضت سنة الصحابة والتابعين أن يرووا الحديث للناس احتسابا يبتغون الأجر عند الله، حتى شاع قولهم : " علم مجانا كما علمت مجانا "[1] ثم جاء بعض حفاظ الحديث الثقات الذين ألجأتهم الخصاصة لأخذ الأجرة ، حيث كانوا محط رحال الطلاب مع التفرغ لهذا الشأن وكثرة العيال ، فصاروا يتقاضون من طلابهم أجرا لإسماعهم الحديث فاغتفر لهم النقاد ذلك[2]، وقد أفتى ابن النقور ومحمد بن عبدالله بن الحكم بجواز أخذ الأجرة للمحدث إذا شغله أهل الحديث عن كسب عياله[3]. واختار المتأخرون هذا القول لاعتداله، في حين عد ابن راهوية[4]، وأحمد[5]، وأبو حاتم[6]، أن أخذ الأجرة من خوارم المروءة ، وقسم الذهبي في "سيره" من يأخذ الأجرة على التحديث إلى أقسام[7].وقد أثار هذا التصرف علماء الحديث ونقاده ، واستنكروه، وحذروا من السماع من هؤلاء المتجرين بالرواية لما في صنيعهم هذا من خرم المروءة، ولما يخشى أن يجر أحدهم الحرص على الأجرة إلى الوقوع في شبهة الكذب أو صريح الكذب لكي يرغب فيه. والصواب أنه جرح بما لا يقدح[8].

(١) الكفاية (ص/١٥٣-١٥٤)

(٢) الكفاية (ص/١٥٤)

(٣) الكفاية (ص/١٥٤)

(٤) الكفاية (ص/١٥٤)

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٢-٣٢٣) ، (٥١١/٢١)

(٦) سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٢-٣٢٣) ، (٥١١/٢١)

(٧) سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٢-٣٢٣) ، (٥١١/٢١)

(٨) تاريخ بغداد (٢١٩/٨) ، (٣٩/١٢) ، الكفاية (ص/١٥٥-١٥٦) ، ميزان الاعتدال (١٧٨/٢) ، فتح المغيث (٩٤/٢)

ومن أمثلته : ما قيل في الحارث بن محمد صاحب المسند[1]، وحفص بن عمر الحوضي[2]، وعفان بن مسلم ، والفضل بن دكين[3]، وعلي بن عبد العزيز المكي[4]، والحارث التميمي[5]، وهشام بن عمار[6] حيث تكلم فيهم لأخذهم الأجرة على التحديث.

المطلب الرابع: الجرح المجمل: وسمي أيضا الجرح المبهم، وهو الجرح من غير بيان سبب الجرح، مثال قولهم "فلان ضعيف" و"فلان ليس عدلا" و"فلان قاذف" قال المعلمي:" ورأى ذلك درجات بحسب احتمال الخلل وعدمه، فمقولة "فلان قاذف" قد يحتمل الخلل: من جهة أن يكون الجارح أخطأ في ظنه أن الواقع قذف، ومن جهة احتمال أن يكون المرمي مستحقا للقذف، ومن جهة احتمال أن لا يكون الجارح سمع ذلك من المجروح وإنما بلغه عنه، ومن جهة أن يكون المجروح إنما كان يحكي القذف عن غيره .. إلى غير ذلك من الاحتمالات. نعم إنما خلاف الظاهر، ولكن قد يقوي المعارض جدا فيغلب على الظن أن هناك خللا وإن لم يتبين"[7]. فلا يقبل الجرح المجمل أو المبهم غير المفسر خاصة إذا عارضه تعديل، وقال ابن حجر:"إن كان من جرح جرحا مجملا، وقد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه إلا مفسرا. وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إن صدر من عارف "[8]. وقال أيضا:" الطعن مقابل التعديل لا يقبل إلا مبينا السبب

(١) تاريخ بغداد (٢١٨/٨) ، ميزان الاعتدال (١٧٨/٢)

(٢) الجرح والتعديل (١٨٢/٣) ، تهذيب التهذيب (٣٤٩/٢) ، التقريب (١٤١٢)

(٣) تهذيب الكمال (٢١٨/٢٣) ، سير أعلام النبلاء (١٥٢/١٠) ، تهذيب التهذيب (٢٤٧/٨)

(٤) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل (ص/٨٩-٩٠)

(٥) تهذيب الكمال (٢١٨/٢٣) ، سير أعلام النبلاء (١٥٢/١٠) ، تهذيب التهذيب (٢٤٧/٨)

(٦) تهذيب الكمال (٢٤٩/٣٠) ، سير أعلام النبلاء (٤٢٦/١١)

(٧) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل (ص/١١٣)

(٨) الرفع والتكميل(ص/٨٥)، قواعد في علوم الحديث(ص/١٦٩)، تحرير علوم الحديث(٥٤١/٢)

مفسرا بقادح يقدح في عدالة الراوي وفي ضبطه مطلقا، أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها لا يقدح، فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح الجرح، لأن أسباب الجرح مختلفة"[1].

ومن أمثلته : رد جرح ابن معين[2] لإبراهيم بن مهاجر لأنه جرح مجمل غير مفسر خالف تعديل ابن مهدي[3]، كما أن الإمام مسلم أخرج له ، لذا قال الحاكم :" تعديل عبدالرحمن بن مهدي أقوى عند مسلم ممن جرحه غير مفسر"[4]. كذلك رد جرح يحيى القطان لقيس بن الربيع[5] وأبي بكر بن عياش[6]، وابن المديني لأبي بكر بن عياش[7]، وابن أبي حاتم[8] ليحيى بن عثمان[9]، والدارقطني[10] لسعدوية[11]، وعثمان بن أبي شيبة[12] لمحمد بن ربيعة[13] ، لأن جرحهم مجمل غير مفسر، كما أنه عارضه تعديل.

(١) هدي الساري (ص/٣٨٤).

(٢) تاريخ الدوري (١٦٦٨) و (٢٠٧٤)

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٤٧١٠)

(٤) المدخل (١٢٩/٤)، تهذيب التهذيب (٢٧٤/١)

(٥) الكامل (٤٠/٦)، تاريخ بغداد (٤٥٨/١٢)

(٦) الثقات (٦٦٩/٧)

(٧) الثقات (٦٦٩/٧)

(٨) الجرح والتعديل (١٧٥/٩)

(٩) سير أعلام النبلاء (٣٥٤/١٣)

(١٠) سؤالات الحاكم (٣٣٢)

(١١) هدي الساري (ص/٣٣٢)

(١٢) ميزان الاعتدال (١٤٤/٦)

(١٣) تهذيب التهذيب (١٤٢/٩)

المطلب الخامس:الجرح النسبي: الأصل في الثقة التعديل في جميع الأحوال، لكن قد يقيد بجرح في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو في بعض الشيوخ ، أو قد يصف الناقد الراوي بكلام يقتضي ظاهره التجريح، ولا يريد به تجريحا، وإنما يريد به نزول مرتبة الراوي عن مرتبة الأوثق من أقرانه[1]. قال ابن حجر:"القسم الثاني فيمن ضعّف بأمر مردود، ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، كمن ضعّف في بعض شيوخه دون بعض، فإنه لا يجمل إطلاق الضعف عليه، بل الصواب في أمره التفصيل"[2]. وقال في ترجمة "محمد بن جعفر بن غندر" أحد الإثبات المتقنين من أصحاب شعبة. قال أبو حاتم "يكتب حديثه عن غير شعبة، ولا يحتج به. أي حديثه عن شعبة حجة بلا ريب"[3].وقال السخاوي"" ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن تتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه أو ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال"[4]، وقال اللكنوي" قد يكون فلان ثقة أو ضعيفا، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه أو ممن لا يحتج به، بل إنما

(١) قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص/١٧٠، ١٧٦) . وانظر كتاب " الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم". وكتاب شرح العلل لابن رجب (٢/٧٣٣-٨١٦). قال الباجي في "التعديل والتجريح" التعديل والتجريح (١/٢٨٣-٢٨٨):"اعلم أنه قد يقول المعدل: فلان "ثقة" ولا يريد به أنه ممن يُحتج بحديثه، ويقول:"فلان لا بأس به" ويريد أنه يُحتج بحديثه؛ وإنما يكون ذلك على حسب ما هو- أي الناقد - فيه، ووجهِ السؤال له"، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال:ما تقول في فلان وفلان فيقول: فلان ثقة، يريد لأنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول: لا بأس به... ، وإذا قرن الراوي بمن هو أعلى منه درجة وأوثق منه فيقال فيه في هذه الحالة ضعيف بالنسبة لم قرن به السؤال"(١). وقال ابن حجر:" قد يقول المزكي: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه وإنما قاله جوابًا لسؤال قرن معه فيه من هو أقل منه مرتبة.

(٢) هدي الساري(ص/٤٦٠)

(٣)هدي الساري (ص/٤٦١)

(٤) فتح المغيث(١/٣٤٨)

ذلك بالنسبة إلى من قرن به على سبيل السؤال"[1]. وقد يسئل الناقد عن راويين معًا فيضعف أحدهما، وإذا سئل عن الضعيف منفردًا دون قرنه بغيره عدله. وعليه فإن هذا يعتبر قرينة تحمل الجرح على هذا الأمر المخصوص فقط، ولا يتعداها إلى إسقاط رواية الراوي.

من أمثلة الجرح في بعض المرويات: تضعيف يحيى القطان لمحمد بن عجلان[2]، فيقيد بمروياته عن المقبري، عن أبي هريرة[3]، وقوله في حماد بن سلمة "كذاب"[4] يحمل على مروياته عن قيس بن سعد[5]، وترك ابن مهدي التحديث عن إسماعيل ابن عياش[6] ، يحمل على روايته عن غير أهل بلده [7]، وتضعيف ابن معين لزهير بن محمد[8]، يقيد بما رواه الشاميون عنه[9]، وتضعيفه لعمرو بن أبي عمرو يقيد بحديثه عن عكرمة عن ابن عباس[10]، وتضعيفه لأسامة بن زيد الليثي يقيد بما أخذه عليه يحيى القطان من طعنه على أسامة في

(١) الرفع والتكميل (ص/٢٦٤)

(٢) العلل (١٥٥)

(٣) قرائن التعديل والتجريح (ص/١٧٨)

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٤٥٤٣)

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٤٥٤٢) ، (٤٥٤٤) ، المعرفة والتاريخ (٢/١٣٢) ، شرح علل الترمذي (٢/٧٨٣)

(٦) تاريخ بغداد (٦/٢٢٥)

(٧) سؤالات ابن أبي شيبة(٢٣٣)، المروزي(٢٤٤)، التاريخ الكبير(١/٣٧٠)، الجرح والتعديل(٢/١٩١)، الكامل(١/٢٩٣)، تاريخ بغداد(٦/٢٢٦)، تهذيب الكمال(٣/١٧٣)، تهذيب التهذيب (٢/٧٣)، السير(٨/٣١٢)، تذكرة الحفاظ(١/٢٥٤)

(٨) ضعفاء العقيلي (٢/٩٢)

(٩) التاريخ الكبير (٣/٤٢٧) ، جامع الترمذي (٥/٤٠٠) ، الجرح والتعديل (٣/٥٠) ، تهذيب التهذيب (٣/٣٤٩-٣٥٢)

(١٠) علل الترمذي الكبير (ص/٢٣٦) ، ثقات العجلي (١٢٧٦) ، الكامل (٥/١١٦)

شيئين[1]، وخط ابن المديني على حديث ابن أبي الزناد القرشي[2]، يحمل على رواية العراقيين عنه[3]، وقول أحمد في زيد بن الحباب "كان كثير الخطأ"[4]، يحمل على الحفظ: وقوله في جرير بن حازم "في حديثه شيء"[5]، أراد به وهمه فيما حدث بمصر، وحديثا مخصوصا عن قتادة، فيقيد كلامه به[6]، وكلام أبي حاتم في زيد بن الحباب "كان كثير الخطأ"[7]، يحمل على الحفظ، وأما إذا حدث من كتابه فهو ثقة. والكلام في معمر يحمل حديثه من حفظه بالبصرة[8]، وكلام أبي حاتم[9]، وابن خزيمة[10] في جعفر بن برقان، يحمل على غلط جعفر[11] في حديث الزهري[12]، وتضعيف أبي زرعة لعبدالله بن نافع الصائغ[13]، يقيد بما رواه من حفظه[14]، وكلام مالك في محمد ابن إسحاق يحمل على

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٨٥)، المعرفة والتاريخ (٣/١٨٠-١٨٠)، ضعفاء العقيلي (١/١٧-١٨)

(٢) تهذيب التهذيب (٦/١٥٦)

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٢٢٨)، تهذيب التهذيب (٦/١٥٦)

(٤) العلل ومعرفة الرجال (١٦٨٠)

(٥) العلل ومعرفة الرجال (١٣٦)، تهذيب التهذيب (٢/٧١)

(٦) العلل ومعرفة الرجال (١٤٣)، الكامل (٢/١٣٠)، تهذيب التهذيب (٢/٧٢)

(٧) العلل ومعرفة الرجال (١٦٨٠)

(٨) الجرح والتعديل (٨/٢٥٧)، شرح علل الترمذي (٢/٧٦٧)، سير أعلام النبلاء (٨/٣١٢)

(٩) الجرح والتعديل (٢/٤٧٤)

(١٠) تهذيب التهذيب (٢/٧٣)

(١١) تاريخ الدوري (٥٢٢٥)، العلل ومعرفة الرجال (٤٣٩٥)، المروزي (٩٣٢)، تهذيب الكمال (٥/١٣)

(١٢) قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص/١٨٠).

(١٣) ضعفاء أبي زرعة (٢/٣٧٥-٣٧٦،٧٥٩)، الجرح والتعديل (٥/١٤٨)

(١٤) التاريخ الكبير (٥/٢١٣)، ضعفاء أبي زرعة (٢٢/٦٩٣-٣٩٤)، الجرح والتعديل (٥/١٨٤)، ثقات ابن حبان (٨/٣٤٨)، تقريب التهذيب (٣٦٨٣)

مروياته المدلسة، أو رواياته عن الضعفاء والمجاهيل وأهل الكتاب، قال البخاري:"لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها"[1]. ومما يؤكد صحة كلام البخاري رواية مالك عنه في موطئه. قال محمد فليح:" نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطأ وهما ممن يحتج بحديثهما"[2]. **وقد يُنقل جرح الناقد المقيد على وجه الإطلاق:** كما وقع للإسماعيلي عندما نقل قول الأثرم فيما حكاه عن احمد في عباد بن العوام "مضطرب الحديث"، والصحيح أن الأثرم نقل قول أحمد "مضطرب الحديث عن أبي سعيد بن أبي عروبة"[3]، لذا تعقبه ابن حجر بقوله:" نقل الإسماعيلي عن الأثرم كلام أحمد فأطلقه، والذي في علل الأثرم مقيد بسعيد"[4].

ومن أمثلة من جرح النسبة لمن قرن بغيره: قول الدارمي، سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، كيف حديثهما ؟ فقال : ليس به بأس ، قلت هو أحب إليك أم سعيد المقبري؟ قال سعيد أوثق والعلاء ضعيف[5]. فلم يرد ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقا، بدليل قوله"لا بأس به"، وإنما أراد به أنه ضعيف ممن وثق رجلا في وقت، وجرحه في وقت آخر[6]. وقال ابن حجر في "الهدي" في ترجمة عبد الرحمن بن سليمان المعروف بابن الغسيل بعد حكاية توثيقه عن ابن معين وغيره قال: "ضعفهم له بالنسبة إلى غيره، ممن

(١) جزء القراءة خلف الإمام (٤٠)

(٢)جزء القراءة خلف الإمام (٤٠)

(٣) الجرح والتعديل (٦/٨٣)

(٤) تهذيب التهذيب (٥/٨٦)

(٥) تاريخ الدارمي (ص/١٧٣-١٧٤)

(٦) ظفر الأماني (ص/٨٤-٨٥).

هو أثبت منه من أقرانه وقد احتج به الجماعة سوى النسائي[1]. ويحمل تضعيف ابن معين لأبي عاصم النبيل الثقة عنده[2]، ولأبي عاصم النبيل الثقة[3]، مقارنة بالثقات أصحاب سفيان، قال ابن محرز "وسألت يحيى عن أصحاب-أي تلاميذ- سفيان من هم؟ قال المشهورين: وكيع ويحيى وعبدالرحمن وابن المبارك وأبو نعيم هؤلاء الثقات. قيل له: فأبو عاصم وعبدالرزاق وقبيصة وأبو حذيفة؟ قال هؤلاء ضعفاء[4]. وكذا تلينه الثقة عنده[5]موسى بن عقبة، بالنسبة إلى غيره من الحفاظ من أصحاب نافع قال الذهبي "قد روى عباس الدوري وجماعة، عن يحيى توثيقه فليحمل هذا التضعيف على معنى أنه ليس هو في القوة عن نافع كمالك ، ولا عبيدالله[6]، وقال ابن حجر" فظهر تلين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره،لا فيما تفرد به، وقد اعتمد الأئمة كلهم، وهو ثقة مطلقا في رواية عباس الدوري وغير واحد عنه والله أعلم"[7]. كما يحمل تضعيفه لشبابة بن سوار الثقة عنده[8]، أنه قاله مقارنة بعلي بن الجعد وهو أعلى منه مرتبة وأشد تثبيتا[9]. أما قوله في الأوزاعي الثقة عنده في الزهري [10]، "الأوزاعي في الزهري ليس

(١) هدي الساري (ص/٥٨٥) ، قواعد في علوم الحديث (٢٦٤)

(٢) تاريخ الدارمي (٦٥٤)

(٣) تاريخ الدارمي (٦٥٤)

(٤) معرفة الرجال (٥٠٤) ، شرح علل الترمذي (٧٢٢/٢)

(٥) تاريخ الدارمي (١٠٨)

(٦) سير أعلام النبلاء (١١٧/٦)

(٧) هدي الساري (ص/٤٤٦)

(٨) تاريخ الدارمي (١٠٨)

(٩) تاريخ بغداد (٣٦٥/١١) .

(١٠) تاريخ الدارمي (٢٢)

بذاك"[1]، فيحمل تضعيفه بالنسبة لكبار الحفاظ من أصحاب الزهري الذين في المرتبة العليا من القوة. أما تضعيف النسائي للإمام الليث بن سعد[2]، ليس مطلقا وإنما إذا قرن بمالك بن أنس، قال الباجي: "وقد ذكر لأبي عبدالرحمن النسائي تفضيل ابن وهب الليث على مالك فقال : " لولا أن الله تداركه لكان مثل ابن لهيعة[3].

ومما يلحق بالجرح النسبي الاختلاط ، والتدليس.

التدليس جرح نسبي يقدح فيما حدث به الراوي مدلسا ، ولا يكون وصف الراوي به مما يقدح في عدالته بمجرده، فالجرح بالتدليس لا يؤثر في الراوي نفسه ، ولا ترد رواية صاحبه بمجرده . إلا أن بعض النقاد تشدد فلم يحدث عن المدلس الذي يروي تدليسه بالعنعنة.

ومن أمثلته: حمل ترك ابن مهدي التحديث عن مبارك بن فضالة[4]، وتضعيف ابن معين لمطرف بن مازن[5]، واتهام يزيد بن زريع للطيالسي[6]، وقول ابن المبارك في الأعمش[7] ، واتهام أحمد لبقية[8] بسبب التدليس.

الاختلاط : الاختلاط جرح نسبي أيضا يقدح فيما حدث به الراوي بعد اختلاطه ، ولا ترد جميع رواية صاحبه بمجرده . قال ابن حجر :" القسم الثاني فيمن ضعف بأمر

(١) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم (ص/٦٢)

(٢) تاريخ بغداد (١٤/١٣) .

(٣) التعديل والتجريح (٢٦٠/١)

(٤) ضعفاء العقيلي (٢٢٤/٤)

(٥) الدوري (٧٨٧) ، لسان الميزان (٤٧/٦)

(٦) ميزان الاعتدال (٢٩٠/٣)

(٧) ميزان الاعتدال (٣١٦/٣)

(٨) المجروحين (٢٠٠/١) ، تهذيب التهذيب (٤١٨/١)

مردود... ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، كمن اختلط أو تغير حفظه أو كان ضابطا لكتابه دون الضبط لحفظه ، فإن جميع هؤلاء لا يجمل إطلاق الضعف عليهم بل الصواب في أمرهم التفصيل"[1]. وعليه فإن الاختلاط لا يؤثر عند نفي الاختلاط ، أو نفي أثره ، أو زواله ، أو حمله علي التغير الطبعي، أو تميزه ، أو حمل الجرح عليه[2]، أو من روى عنه البخاري ومسلم ، أو إذا لم يصح.

ومن أمثلته : نفي اختلاط الجرجاني[3] والسبيعي[4] وهشام بن عروة [5] وأبو سعيد الجريري[6] وسهيل بن أبي صالح [7] وأبو أحمد الحاكم [8]. وزوال أثره عن عارم السدوسي[9]، وقرة بن حبيب [10]، وجرير بن حازم[11] وحجاج الأعور[12] فإنهم لم يحدثوا بما يستنكر عليهم بعد اختلاطهم. وتميز اختلاط سعيد بن أبي عروبة[13]، وعبدالرزاق الصنعاني[14]، وسعيد المقبري[1] فيعتد بمروياتهم قبل اختلاطهم . وحمل جرح

(١) هدي الساري (٤٦٠)

(٢) قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص/١٧٠)

(٣) علوم الحديث (٣٩٧) ، تاريخ جرجان (١٠٢٠) ، التقييد والإيضاح (٤١١)

(٤) ميزان الاعتدال (٢٧٠/٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٩٤/٥) ، تذكرة الحفاظ (٢٣٣/١)

(٥) سير أعلام النبلاء (٣٥/٦-٣٦)، ميزان الاعتدال(٣٠١/٤-٣٠٢)، تذكرة الحفاظ (١٣٦/١)

(٦) الجرح والتعديل (٢/٤)

(٧) سير أعلام النبلاء (٣٥/٦-٣٦) ، ميزان الاعتدال(٣٠١/٤-٣٠٢)، تذكرة الحفاظ (١٣٦/١)

(٨) سير أعلام النبلاء (٣٧٣/١٦)

(٩) ميزان الاعتدال (٢٩٨/٦)

(١٠) سؤالات البرذعي (٥٧٥/٢)

(١١) الجرح والتعديل (٥٠٤/٢) ، هدي الساري (٣٩٥)

(١٢) هدي الساري (ص/٤٦١)

(١٣) تهذيب التهذيب (٥٧/٤)

(١٤) العلل ومعرفة الرجال (٣٩٤٠) ، شرح علل الترمذي (٧٥٧/٢)

يحي بن سعيد لسعيد بن إياس[2]، ويعقوب بن إسماعيل لعبدالله بن واقد[3]، ومالك لصالح بن نبهان[4]، على الاختلاط. ورواية البخاري ومسلم عمن اختلط في آخر عمره ، قال ابن الصلاح "واعلم أن ما كان من هذا القبيل محتجا به في الصحيحين ، أو أحدهما فإنا نعرف على الجملة أن ذلك مما تتميز ، وكان مأخوذا عنه قبل الاختلاط [5]، كروايته عن سعيد بن إياس. قال ابن حجر:"الظاهر أنه إنما أخرج له عمن سمع منه قبل الاختلاط[6]، وقد حدد ابن حبان أن تغيره كان قبل موته بثلاث سنين، فمن سمع منه قبل الاختلاط كعبد الأعلى وعبد الوارث وبشر بن المفضل فأحاديثهم صحيحة، وقد أخرج البخاري من حديث عن هؤلاء، وقد سمع منه ابن عدي بعدها تغير[7].

- **المطلب السادس: الجرح خطأً**: قد يكون الخطأ في النقل، أو باسم الراوي، أو لتشابه الأسماء، أو لتقليد إمام، أو لتصحيف في عبارة الجرح، أو تصحيف في صيغ التحمل والأداء، أو بسبب التوهم والتخيل، أو للجرح بالظن.

- **الخطأ بسبب النقل**: قد يكون الناقد قال عبارة في راوٍ فيذكرها من أخذها عنه في راو آخر، ربما انتقل البصر من ترجمة إلى أخرى. مثل ما أورده ابن الجوزي في كتابه الضعفاء عن ابن معين من أنه ترك حديث أسامة الليثي بآخره[8]، فتعقبه الذهبي

(١) العلل ومعرفة الرجال (٦٥٩)

(٢) الدوري (٣٧٢٢)

(٣) العلل ومعرفة الرجال (١٥٣٣)

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢٣٨٢) ، تهذيب التهذيب (٣٥٦/٤)

(٥) مقدمة ابن الصلاح (٣٩٧/١) ، دراسات في الجرح والتعديل (ص/١١١)

(٦) قواعد في علوم الحديث (ص/٢٨٠)

(٧) دراسات في الجرح والتعديل (ص/١١١)

(٨) الضعفاء والمتروكون (٩٦/١)

بقوله" وهذا وهم ، بل القول الأخير هو قول يحيى بن سعيد فيه"[1]، وكما نقل العقيلي[2] وابن عدي عن البخاري قال : "زيد أبو عمر عن أنس ، سكتوا عنه"، وأسند العقيلي لزيد هذا حديثا عن أنس في ذكر الجهنميين، وقال بعده : "روي هذا المتن بغير هذا الإسناد بأسانيد جياد"[3]. واعتمد ابن الجوزي على ما نقله العقيلي وابن عدي عن البخاري ، فذكر الرجل في الضعفاء[4] وكذا الذهبي في الميزان ، مع إقراره بكون المتن الذي رواه زيد محفوظا ، وبعده ابن حجر[5]، ولم يتعقب بشيء إلا بذكر ابن حبان للرجل في الثقات. وجميع هذا وهم ، فإن البخاري لم يقل العبارة المذكورة في زيد أبو عمر، إنما قالها في الراوي الذي تلاه في التاريخ الكبير، فبعد أن فرغ من ذكر زيد أبو عمر وحديثه في ذكر الجهنميين قال:"زيد بن عوف أبو ربيعة، من بني عامر بن ذهل، ويقال فهد، عن حماد بن سلمة سكتوا عنه"[6]. وأيد الوهم أن من تقدم ذكرهم جميعا حين ترجموا لزيد بن عوف، لم يذكروا هذه العبارة عن البخاري فيه[7].

- **الخطأ باسم الراوي:** كما جرى لمعاوية بن صالح في الثقة عثمان البتي[8]، فتصحف إلى الضعيف عثمان البري[9]. وكما وقع للعقيلي في الثقة عبدالواحد بن زياد

(١) "ترك حديثه بأخره". الجرح والتعديل(٢٨٤/٢) ، سير أعلام النبلاء(٣٤٣/٦)
(٢) ضعفاء العقيلي (٧٢/٢)
(٣) ضعفاء العقيلي (٧٣/٢)
(٤) ضعفاء ابن الجوزي (١٣١٠)
(٥) لسان الميزان (٥١٢/٢)
(٦) التاريخ الكبير (٤٠٣،٤٠٤/٣)
(٧) تحرير علوم الحديث (٥٣٤/٢-٥٣٥)
(٨) تاريخ الدوري (٣٩٦/٢)
(٩) تاريخ الدوري (٣٨٩/٢) ، أحوال الرجال (١٥) ، الجرح والتعديل (١٦٨/٦) ، الكامل(١٥٦/٥) ،

العبدي[1]، فتصحف إلى عبدالواحد بن زياد البصري[2]. فقال :" هو مجهول ، لا يدرى من هو"[3].

- **الخطأ بسبب تشابه الأسماء:** يرد الجرح عند وقع اشتباه بين راويين لتشابه اسميهما واسمي أبيهما، أو اسميهما ونسبتهما، من ذلك ما ذكره ابن حجر في هدي الساري في ترجمة أحمد بن بشير الكوفي:"... وقال عثمان الدارمي متروك"، وأما كلام الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه "[4]. ونقل ابن عدي في الكامل في ترجمة عمر بن نافع العدوي مولى ابن عمر المديني قول ابن معين في عمر ابن نافع "حديثه ليس بشيء" [5] ، فابن معين لم يرد هذا الراوي ، وإنما أراد عمر بن نافع الثقفي الكوفي" . قال الذهبي : "وهم ابن عدي فان ذا آخر"[6] ، وأيده ابن حجر[7]، وكذا قول ابن معين في محمد بن حاتم الطويل "لا أعرفه"، فقد اشتبه عليه بالثقة محمد بن حاتم السمين[8]، وقول الفلاس في عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الثقة، حيث ظنه عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف[9]، وقول النسائي في أحمد بن صالح

ضعفاء العقيلي (٢٢٣/٣) ، ديوان الضعفاء (٢٧٨٧) ، تهذيب التهذيب (١٥٤/٧)
(١) تاريخ الدارمي (٥٢) ،
(٢) تاريخ الدوري (٣٧٧/٢) ، تاريخ الدارمي (٥٠٦) ، الجرح والتعديل (٢٠/٦) ، الكامل (٢٩٧/٥) ، ضعفاء العقيلي (٥٥/٣)، ميزان الاعتدال (٦٧٢/٢-٦٧٣) ، سير أعلام النبلاء (٨/٩)
(٣) المحلى (٤٩٩/٩)
(٤) هدي الساري (ص/٥٤٥)
(٥) الكامل (٤٦/٥)
(٦) ميزان الاعتدال (٢٧٣/٥)
(٧) هدي الساري (ص/٤٣١)
(٨) ابن محرز (٥٧١/٢)
(٩) الضعفاء الصغير(٢١٠) ، سؤالات الآجري (٣٢٧) ، الجرح والتعديل (٣٠٠/٥) ، تاريخ بغداد

المصري الثقة ، حيث نقل قول ابن معين في أحمد بن صالح الشمومي الضعيف[1]، وقول أبي داود وابن حبان في عمر بن عطاء بن أبي الخوار الثقة ، حيث نقل قول ابن معين في عمر بن عطاء بن وراز الضعيف[2]، وقول ابن الجوزي في أبي الأشهب العطاردي جعفر بن حيان الثقة ، حيث نقلا قول ابن معين في أبي الأشهب الواسطي جعفر بن الحارث الضعيف[3]. ونسبته تضعيف أحمد بن حنبل لسويد بن عبدالعزيز إلى سويد بن سعيد[4]، وقول المزي في سماك بن حرب الضعيف ، حيث نقل قول الثوري في سماك بن الفضل الثقة[5].

- **الخطأ بسبب تقليد إمام:** ما قاله ابن حجر في ترجمة محارب بن دثار:" وقال ابن سعد: لا يحتجون به قلت– أي ابن حجر – بل احتج به الأئمة كلهم ، ولكن ابن سعد يقلّد الواقدي ، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق

(٢٠١/٤)

(١) الثقات (٢٦/٨) ، الكامل (٢٩٦/١) ، تاريخ بغداد (٢٠١/٤) ، هدي الساري (ص/٣٨٦) ، تهذيب التهذيب (٣٦/١)

(٢) تاريخ الدوري (٣٩٩)، (٤٠٠)، (٤١٣)، (٤١٤) ، العلل ومعرفة الرجال (٥٤٠٩) ، الثقات (١٨٠/٧) ، تهذيب الكمال (٤٦٢/٢١) ، تهذيب التهذيب (٤٢٥/٧) ، هدي الساري (ص/٣٨٦)

(٣) تاريخ الدوري(٨٥/٢) ، الجرح والتعديل(٤٧٧/٢) ، الكامل (١٣٧/٢) ، ضعفاء العقيلي(١٨٨/١) ، ضعفاء ابن الجوزي (٦٦٤) ، ميزان الاعتدال (١٣٣/٢) ، تهذيب التهذيب (٧٢/٢) ، تقريب التهذيب (٩٤٤)

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٤٧٧/٢) ، تاريخ بغداد(٢٣٠/٩-٢٣١)، ضعفاء ابن الجوزي(٣٢/٢)، تهذيب الكمال (٤١٦/١١) ، (٢٥٠/١٢) ، سير أعلام النبلاء(٤١٦/١١)

(٥) تاريخ الثقات (٦٢١) ، الجرح والتعديل(٢٨١/٤) ، الكامل (٤٦٠/٣) ، تهذيب الكمال (١١٨/١٢-١٢٠) ، ميزان الاعتدال (٢٣٢/٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٤٦/٥-٢٤٩) ، تهذيب التهذيب (١٢٦/١٢) ، تقريب التهذيب (٢٦٣٩)

، فاعلم ذلك ترشد إن شاء الله"[1].

- **الخطأ بسبب التصحيف في عبارة الجرح:** قد يقع الخطأ في النسخ من الكتب في عبارة الجرح، أو في صيغ التحمل والأداء. قال إسماعيل بن أبي خالد في أبي صالح باذام مولى أم هانئ "كان أبو صالح **يكذب**، فما سألته عن شيء إلا فسره لي"، وصواب العبارة "كان أبو صالح **يكتب**"[2]. وذك ابن الجوزي بشر بن شعيب في الضعفاء اعتمادا على قول البخاري "تركناه"،وصواب عبارة البخاري" تركناه حيا سنة اثنتي عشرة ومائتين"[3].

- **الخطأ بسبب التصحيف في صيغ التحمل والأداء:** كما وقع للحسيني في عاصم بن شميخ ، فورد في نسخته للمسند عاصم عن شيخ ، فقال :" لا يدري ولا ابن من هو ، ولا الآخذ منه"[4]، وسبب وهم الحسيني تصحيف قوله " عاصم ابن شميخ " إلى "عاصم عن شميخ "[5]، لذا قال ابن حجر :" هذا خطأ نشأ عن تصحيف، ومشى عليه الحسيني....، وإنما تصحفت "بن" فصارت "عن"[6].

- **الخطأ بسبب التوهم والتخيل:** قد يتهم الناقد أحيانا راويا، فيلوح من سياق كلامه أنه اعتمد في تجريحه على مجرد أمر تخيله، وتوهمه سببا للطعن، دون إظهار دليل كاف

---

(١) قواعد في علوم الحديث (ص/٣٩٦-٣٩٧)

(٢) تحرير علوم الحديث (٥٣٦/٢)

(٣) التاريخ الكبير (٧٦/٢) ، ثقات ابن حبان (١٤١/٨) ، ميزان الاعتدال (٣١٨/١)

(٤) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال (٣٩٧/١) ، التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة (٧١٥/٢).

(٥) مسند أحمد (١١٤٦٢) ، سنن أبي داود (٣٢٦٤)

(٦) تعجيل المنفعة (١٧٨/١)

يقضي بالجرح. فلا يعتد بمثل هذا السبب المتخيل، ولا يعتبره جارحا لحال الراوي[1].

قال ابن دقيق العيد[2] في معرض حديثه عن أنواع الجرح المردود **قال** وخامسها الخلل الواقع بسبب عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن، فمن فعل ذلك فقد دخل تحت قوله عليه السلام:"إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث"[3].

- **ومن أمثلته:** قول أبي داود في فضل الأعرج:"أنا لا أحدث عن فضل الأعرج، فقال له عبدان: لم؟ قال:"لأنه كان لا يفوته حديث جيد"[4]، أي أن فضل لا يقف على حديث جيد من رواية غيره إلا ويثب عليه ويسرقه، وينسبه لنفسه، قال الذهبي:"ما بهذا الخيال يغمز الحافظ، ثم هذا أبو داود قائل هذا قد روى عنه في سننه[5]. والصحيح أن فضل كان أحد الدواهي[6]، لا يفوته شيء إلا حفظه[7]. وقال ابن مردوية: دخلت بغداد، وتطلبت حديث إدريس بن جعفر العطار، عن يزيد بن هارون، وروح، فلم أجد إلا أحاديث معدودة، وقد روى الطبراني، عن إدريس، عن يزيد كثيرا، فعلق الذهبي على هذا الكلام الموهم اتهام الطبراني بقوله:"هذا لا يدل على شيء، فإن البغاددة كاثروا عن إدريس للينه، وظفر به الطبراني، فاغتنم علو إسناده، وأكثر عنه، واعتنى بأمره[8]. وقال أيضا:"هذا لا يدل على شيء، فإن الطبراني لما وقع

(١) ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٤٣٥/١)
(٢) ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٤٣٥/١)
(٣) ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٤٣٥/١)
(٤) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص/٥٨-٥٩)
(٥) سير أعلام النبلاء (٢١٠/١٢)
(٦) سير أعلام النبلاء (٣٦٥/١٢)
(٧) سير أعلام النبلاء (٢٠٩/١٣)
(٨) سير أعلام النبلاء (١٢٧/١٦)

له هذا الشيخ اغتنمه، وأكثر عنه، واعتنى به، ولم يعتن به أهل بلده"[1]. ورد الذهبي كلام الخطيب في محمد بن يحيى النيسابوري قائلا:"هذا لا يرد على شيء[2]، كما رد كلام ابن طاهر في ابن خيرون، قال الذهبي"تكلم فيه ابن طاهر بقول زيف سمج"[3].

- **الخطأ بسبب الجرح بالظن:** فإن الظن أكذب الحديث، قال ابن حجر في ترجمة الحسن بن موسى الأشيب:"أحد الأثبات، اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به:"وروى عبد الله بن علي المديني عن أبيه قال: كان ببغداد وكأنه ضعفه قلت – أي ابن حجر– هذا ظن لا تقوم به حجة ..."[4]. وجرح أبو القاسم السمرقندي، ابن البناء البغدادي بالظن[5]، فتعقبه الذهبي بقوله" هذا جرح بالظن"[6]، ورد ابن الجوزي بتوسع على السمرقندي[7].

المطلب السابع: ألفاظ توهم الجرح المطلق: لا بد للباحث أن يبحث عن دلالات الألفاظ ومراد الناقد منها، إذ منها ألفاظ مجملة لا يتبين وجهها فيبحث عن تفسيرها في كلام قائلها وكلام غيره، أو بتأمل حال الراوي وحديثه، ومنها ألفاظ ظاهرها الإفادة للجرح ومعناها فيه بيّن، ومنها ألفاظ تردد في وضوح دلالتها بنفسها، ومنها استعمال اللفظ على خلاف ظاهره. قال السبكي:"حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ ولاسيما الألفاظ

(١) تاريخ الإسلام - حوادث ووفيات سنة٣٥١-٣٨٠هـ (ص/٢٠٨)
(٢) تاريخ بغداد (٤٣٥/٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٩٩/١٨)
(٣) ميزان الاعتدال (٩٢/١) ، سير أعلام النبلاء (١٠٧/١٩) ، تذكرة الحفاظ(١٢٠٨/٤) التنكيل (١٠٦/١)
(٤) هدي الساري (ص/٣٩٧)
(٥) المنتظم (٢٠٠/١٦)
(٦) سير أعلام النبلاء (٣٨٢/١٨)
(٧) المنتظم (٢٠٠/١٦-٢٠١)

العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس وتكون في بعض الأزمنة مدحًا وفي بعضها ذمًا أمر شديد لا يدركه إلا قعيد العلم". وقال الذهبي:"نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، وأهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده، بعباراته الكثيرة"[1]. وقال ابن كثير منوهاً إلى صعوبة هذه المسألة:" ثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها[2].وقال أيضا:"والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن تشرد إلى ذلك".

ومن أمثلته: لفظة "ليس بشيء" إذا قال ابن معين في رجل: إنه "ليس بشيء" ، فليس معناه أنه مجروح بجرح قوي بل تعني أن أحاديثه قليلة[3]. **ولفظة "ليس بالقوي"** يحكم النسائي غالبا بهذه العبارة في غير تجريح لا سيما إذا عورض حكمه بتعديل معتبر أو كان المعارض هو الحكم للنسائي نفسه، وتحمل على أن الراوي ليس بأقوى ما يكون بالنسبة لمراتب التوثيق[4]. **ولفظة "له أوهام أو يهم"** إذا قالوا في رجل: "له أوهام" أو "يهم في حديثه" أو "يخطئ فيه" فهذا لا يزله عن درجة الثقة فإنّ الوهم اليسير لا يضر ولا يخلو منه أحد [5]. **ولفظة "غيره أحب إلي"** إذا قالوا في رجل: إنه" ليس مثل فلان" أو "غيره أحب

(١) الموقظة (٨٢)

(٢) فتح المغيث (١٦٢/١)

(٣) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٧٩) ، بيان الوهم (٢٧٨٩) ، قواعد في علوم الحديث ص/(٢٦٣) على خلاف بينته في بحثي "أوفى الشرح لألفاظ الجرح".

(٤) الضعفاء والمتروكون (٣٨١) ، تهذيب التهذيب (١٥/١) ، منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل (١٨٣٣/٤)

(٥) ميزان الاعتدال (١٦٩/٥) ، قواعد في علوم الحديث (ص/٢٧٥-٢٧٦)

إلي"، فهذا ليس بجرح[1]. **ولفظة فلان "يخطئ"، أو "يغرب" أو "ربما أغرب" أو "ربما أخطأ"** ، هذه الكلمات ليست تضعيفا صريحا ، ولكن ينظر ما عدد أحاديث هذا الراوي ؟ فإذا كان مكثرا فلا تضره الغرائب ، وإذا كان مقلا وليس معه إلا حديث واحد مثلا وأغرب فيه فيكون متروكا[2]. **ولفظة "يروي المناكير"** لا يقتضي بمجرده ترك روايته ، حتى تكثر المناكير في روايته وتنتهي إلى أن يقال "منكر الحديث"، لأن "منكر الحديث" وصف في الرجل يستحق به ترك حديثه[3]. قال الذهبي "ما كل ما روى المناكير يضعّف"[4]. **ولفظة "مجهول"** إذا قال أبو حاتم في رجل إنه "مجهول" يريد به جهالة الوصف غالبا دون جهالة العين، ونقل الذهبي عنه ذلك في الميزان كثيرا ، كما قال في ترجمة أبان بن حاتم: اعلم أن كل من أقول فيه مجهول ولا أسنده إلى قائله فان ذلك هو قول أبي حاتم، وسيأتي من ذلك شيء كثير جدا[5]. **ويعبر** ابن حزم بالمجهول عمن لا يعرفه من الرواة [6]. **ولفظة "كذب"** قال ابن عبدالبر " فأما قولهم كذاب فليس مما يثبت به جرح حتى يتبين ما قاله"[7]، وقال الصيرفي: وكذا قالوا فلان "كذّاب" لابد من بيانه، لأن الكذب يحتمل الغلط كقول عبادة بن الصامت للرجل الذي قال له: إنه سمع رجلا من الشام يكنّى أبا محمد ، يقول "إن الوتر واجب"، فقال عبادة:"كذب أبو محمد، سمعت

(١) قواعد في علوم الحديث (٢٧٣) ، المدخل إلى علم الجرح والتعديل (ص/٢٤٠)

(٢) إتحاف النبيل (ص/١٦٦)

(٣) فتح المغيث (٣٧٣/١) ، ظفر الأماني (ص/٨٢) ،المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل (ص/١٠٢)

(٤) ميزان الاعتدال (٢٥٩/١) ، (٤٣٠/٤)، تهذيب التهذيب (٣٤٠/١١) ، هدي الساري (ص/٦١٠)، قواعد في علوم الحديث (ص/٢٦٠) الرفع و التكميل (ص/ ١٤٤)

(٥) ميزان الاعتدال (١١٩/١) ، فتح المغيث (٣١٩/١-٣٢٠) ، تدريب الراوي (ص/ ٣٢٠)

(٦) المدخل إلى علم الجرح والتعديل (ص/٢٦٩)

(٧) التمهيد(٣٤/٢)

رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله عز وجل"[1]. وكتكذيب الشعبي للحارث الأعور[2]، وابن معين لابن منيع[3]، ويحيى القطان لحماد بن سلمة[4]، وسفيان بن عيينة لخلف بن خليفة [5]، وموسى بن هارون ليحيى بن أبي طالب. قال ابن حجر في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس نقلا عن ابن جرير الطبري:"ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن، وبقول فلان لمولاه لا تكذب علي وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة ومن لا علم له بتصاريف الكلام"[6]. وقد يطلقها الناقد مازحا **كما فعل ابن معين** مع شجاع بن الوليد، فقد روى أحمد عنه أن ابن معين لقي شجاع فقال له:"يا كذاب"، فقال شجاع:" إن كنت كذلك وإلا فهتكك الله" قال أحمد فأظن أن دعوة الشيخ أدركته"[7]. قال ابن حجر تعليقا على قول ابن معين "كان كذابا" قال" فكأنه كان مازحا، فما احتمل المزاح"[8]. وكذا ما ورد عن علي بن المديني في تضعيف عفان بن مسلم[9]، قال

(١) موطأ مالك (١٢٣/١) حديث (٢٦٨) ، قواعد في علوم الحديث (١٧٠)

(٢) تاريخ بغداد (٣٢١/٥)

(٣) تاريخ بغداد (٣٢١/٥)

(٤) تاريخ بغداد (٣٢١/٥)

(٥) العلل (٤٤٥٨)

(٦) العلل ومعرفة الرجال(٤٤٣/١-٤٩٥) ، مقدمة صحيح مسلم (ص/١٩) ، المعرفة والتاريخ (١١٧/٣) ، ضعفاء العقيلي (٢٠٨/١) ، السير (١٥٢/٤-١٥٥) ، تاريخ الإسلام حوادث ووفيات سنة ٧٠هـ (ص/٩٠) . فالحجازيون على سبيل المثال يطلقون الكذب ، ويريدون به الخطأ. قال ابن حبان " كان يخطئ وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبا" الثقات (١١٤/٦)

(٧) هدي الساري (ص/٤٠٩) ، تهذيب التهذيب (٣١٤/٤)

(٨) هدي الساري (ص/٨)

(٩) تاريخ بغداد (٢٦٧/١٢) ، سير أعلام النبلاء (٢٤٦/١٠)

الذهبي"هذا منهم علي وجه المباسطة"[1]. وقد يطلقها الناقد ويريد بها الكذب بالحديث لا في الرواية ، قال موسى بن هارون " أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب"[2]، فعلق الذهبي بقوله" يريد في كلامه لا في الرواية . نسأل الله لسانا صادقا"[3]. وقد يطلقها الناقد ويقصد بها الكذب في لهجته لا في الحديث ، قال أبو داود السجستاني "ابني عبدالله هذا كذاب"[4]، فعلق الذهبي بقوله" لعل قول أبيه –إن صح– أراد به في لهجته ، لا في الحديث ، فإنه حجة فيما ينقله ، أو كان يكذب ، ويوري في كلامه، ومن زعم أنه كان لا يكذب أبدا فهو أرعن"[5]، في حين حمل المعلمي الكذب على كذبه في دعوى التأهل للقضاء والقيام بحقوقه"[6]. وكذا يحمل تكذيب مطين لأحمد العطاردي[7]، قال الذهبي" يعني في لهجته ، لا أنه يكذب في الحديث ، فإن ذلك لم يوجد منه ، ولا تفرد بشيء.."[8]. وقد يطلقها الناقد ويريد بها تركيب الإسناد، وادعاء لقاء من لم يلقهم، لا وضع الحديث ، قال الدارقطني في عبدالله الدينوري" يضع الحديث"[9]، فعلق الذهبي بقوله" وما عرفت له متنا يتهم به فأذكره به ، أما في تركيب الإسناد فلعله"[10]. وكذا ما

(١) تاريخ بغداد (٢١٢/١٢) ، (١٨٣/١٤) ، سير أعلام النبلاء (٢٤٦/١٠) ، تذكرة الحفاظ (٣٨٠/١) ، تاريخ الإسلام - حوادث ووفيات سنة٢١١-٢٢٠هـ (ص/٣٠٠)

(٢) تاريخ بغداد (٢٢٠/١٤)

(٣) سير أعلام النبلاء (٦٢٠/١٢) ، ميزان الاعتدال (٣٨٧/٤)

(٤) الكامل (٢٦٦/٤)

(٥) سير أعلام النبلاء (٢٣١/١٣) ، تذكرة الحفاظ (٧٧٢/٢)

(٦) التنكيل (٢٩٩/١)

(٧) تاريخ بغداد (٢٦٣/٤) ، تهذيب الكمال (٣٧٩/١)

(٨) سير أعلام النبلاء (٥٧/١٣) ، تاريخ الإسلام - حوادث ووفيات سنة٢١٧-٢٨٠هـ (ص/٢٦٠)

(٩) سؤالات السلمي (ص/٢١٤)

(١٠) سير أعلام النبلاء (٤٠٤/١٤)

قاله أبو بكر الخطيب في أبي علي الأهوازي " كذاب في الحديث والقراءات جميعا"[1]، فعلق الذهبي بقوله" يريد تركيب الإسناد وادعاء اللقاء ، أما وضع حروف أو متون فحاشا وكلا ، ما أجوز ذلك عليه .... "[2].

(١) تبين كذب المفتري (ص/٤١٦)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/١٨)

المبحث الثاني: الأسباب المتعلقة بالجارح

المطلب الأول: فقدان شرط من شروط الجارح: كأن يكون الجارح ليس من أهل الجرح والتعديل، أو يكون الجارح من المتعنتين.

١- أن يكون الجارح ليس من أهل الجرح والتعديل: فلا بد للجارح أن يكون عالماً بأسباب الجرح المحققة، مميزاً لما يجرح وما لا يجرح، ولما يعدل به وما لا يعدل[1] قال النووي:"إنما يجوز الجرح للعارف، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة فلا يجوز له الكلام في أحد"[2]. وقال القاضي البدر بن جماعة: "من لا يكون عالماً بالأسباب لا يقبل منه جرح ولا تعديل، لا بالإطلاق ولا بالتقييد".[3] وقال ابن حجر: "وإن صدر- أي الجرح – من غير عارف بالأسباب له لا يعتبر به أيضاً"[4]. وقال في هدي الساري عند حديثه عن أسباب الطعن في بعض رواة البخاري:"القسم الثاني: فيمن ضعف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت، أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد"[5].

ومن أمثلته : عدم اعتماد تكذيب الثقة العابد سليمان التيمي لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، لأنه ليس من أهل الاختصاص. قال ابن حجر:" لم يتبين لأي شيء تكلم فيه، والظاهر أنه لأمر غير الحديث، لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل".[6] وكذا ما

(١) مباحث في الجرح والتعديل (ص/١٣٤٩) ومنهج النقد في الحديث (ص/٩٤)

(٢) المقدمة بشرح مسلم (ص/١٠٦)

(٣) الرفع والتكميل (ص/٥٢-٥٣)

(٤) النخبة وشرحها (ص/٧١-٧٢) ، لفظ الدرر بشرح من نخبة الفكر (ص/١٣١)

(٥) هدي الساري (ص/٤٦٠)

(٦) تهذيب التهذيب (٣٩/٩)

قيل في أشعث بن سوار[1]، والزهري[2].

٢- أن يكون الجارح من المتعنتين: فإن من النقاد من هو متعنت في الجرح، يجرح الرواة بأدنى جرح، ويقدح الراوي بالغلطة والغلطتين، ويطلق عليهم ما لا ينبغي إطلاقه، لكنه لا يوثّق إلا من استحق ذلك بالفعل، فمثل هذا توثيقه معتبر، وجرحه لا يعتبر ما لم يوافقه عليه غيره من المعتدلين من النقاد[3]. قال الذهبي: "الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرر فإنا لا ندعي العصمة من السهو، والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء"[4]. وقال ابن حجر في هدي الساري عند حديثه عن أسباب الطعن في بعض رواة البخاري:"القسم الثاني: فيمن ضعف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت"[5]. على انه يمكن تقسيم تعنت الجارح من وقع التعنت عليه إلى ما يلي:

- **التعنت على بعض الرواة :** كعدم قبول قول شعبة في أبي الزبير المكي[6]، وقول ابن المديني في إسرائيل بن يونس[7]، وقول النسائي في يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي[8]، وقول ابن حبان في حجاج بن أرطأة[9]، وقول يحيى القطان في عبد ربه

(١) تهذيب التهذيب (٣٠٨/١)
(٢) سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٥)
(٣) مباحث في الجرح والتعديل (١٠٩)
(٤) ميزان الاعتدال (٣/١)
(٥) هدي الساري (ص/٤٦٠)
(٦) سير أعلام النبلاء (٣٨٢/٥)
(٧) سير أعلام النبلاء (٣٥٧/٧)
(٨) الضعفاء والمتروكون(٢٤٨)، تهذيب الكمال(٤٠٣/٣١)، سير أعلام النبلاء (٦١٤/١٠)، تذكرة الحفاظ (٤٢٠/٢)
(٩) كتاب المجروحين (٢٢٥/١) ، سير أعلام النبلاء (٧٤/٧) ، ميزان الاعتدال (٤٦٠/١)

بن نافع[1]، وإسرائيل بن يونس[2]، وقول عفان بن مسلم في وهب بن جرير[3]، وقول الأزدي في إبراهيم الفريابي[4]، وقول ابن حزم في القاسم الطائي[5] وإسرائيل بن يونس[6]، وعبدالله بن ثعلبة[7]، وقول أبي الحسن ابن القطان في داود البلخي[8] لأنهم من المتعنتين. وكتكذيب الحاكم لابن قتيبة الدينوري قال: أجمعت الأمة على أن القتبي كذاب"[9]، قال الذهبي"هذه مجازفة قبيحة ، وكلام من لا يخاف الله"[10]، وقال أيضا " وهذه مجازفة بشعة من الحاكم ، وما أعلم أحدا اتهم ابن قتيبة في نقل"[11].

- **التعنت على أهل بلده : أهل الكوفة :** كما حصل مع الجوزجاني : قال ابن حجر: "الجوزجاني لا عبرة بحطه على الكوفيين"[12]. **أهل المدينة :** كما حصل مع سعد بن إبراهيم الزهري : قال شعبة : " ما رأيت أحدا أوقع في أهل المدينة من سعد بن إبراهيم، ما كنت أرفع له رجلا منهم ، إلا كذبه"[13]. **أهل الشام :** كعداوة ابن

(١) ميزان الاعتدال (٢٢٥/٤) ، (٣٨٠/٧)
(٢) سير أعلام النبلاء (٣٥٧/٧)
(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (٩٨٠)
(٤) ميزان الاعتدال (٦١/١)
(٥) المحلى (٣٦٨/٩) ، تهذيب التهذيب (٢٩٣/٨)
(٦) ميزان الاعتدال (٢١٩/١)
(٧) المحلى (١٢٢/٦) ، تهذيب التهذيب (١٤٥/٥)
(٨) بيان الوهم (٩٦٦) ، لسان الميزان (٤١٦/٢)
(٩) سؤالات السجزي (٢٤٨)
(١٠) ميزان الاعتدال (٥٠٣/٢)
(١١) تاريخ الإسلام - حوادث ووفيات سنة٢٧١-٢٨٠هـ (ص/٣٨٣)
(١٢) تهذيب الكمال (٨١/١)
(١٣) الكامل (١٣٧/١)

خراش لهم للعداوة البينة في الاعتقاد. **أهل العراق** : قال ابن حجر في ترجمة محارب بن دثار" وقال ابن سعد لا يحتجون به. قلت - أي ابن حجر-: بل احتج به الأئمة كلهم، ولكن ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق[1].

- **التعنت على أهل مذهب أهل الرأي:** كشدة أحمد بن حنبل على أهل الرأي ، قال أبو بكر الأعين:"سمعت أحمد ابن حنبل يقول " لا تكتب عن أحد منهم ولا كرامة ، يعني أصحاب أبي حنيفة"[2]. فلم يكتب أحمد عن: معلى ابن منصور[3]، وتكلم أبو حاتم في أبي ثور الكلبي[4].

- **التعنت على من أجاب بالمحنة** : كترك أبو حاتم وأبو زرعة حديث البخاري عندما كتب إليهما محمد بن يحيى أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق[5]. وكلام أحمد في إسماعيل بن إبراهيم لأنه أجاب في المحنة[6] ، ككلام منصور الخزاعي في ابن علية[7]، قال الذهبي عن الأخير" هذا من الجرح المردود لأنه غلو"[8].

وقد رد المحدثون جروحاً كثيرة صدرت من مجروحين أو من ضعفاء ضعفوا من هم أوثق منهم أو أعلى قدراً، وقد انتقيت من هؤلاء مثالين اثنين:

---

(١) هدي الساري (ص/٤٤٣)

(٢) الكامل (١٧٤/٦)

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٥٣٣٢) ، سنن أبي داود (٣٠٩) ، الجرح والتعديل (٣٣٤/٨)

(٤) الجرح والتعديل (٩٧/٢) ، ميزان الاعتدال (١٤٩/١) ، سير أعلام النبلاء (٧٦/١٢)

(٥) الجرح والتعديل (١٩١/٧) ، سير أعلام النبلاء (٤٦٢/١٢)

(٦) هدي الساري (ص/٤٦١)

(٧) تاريخ بغداد(٢٣٨/٦-٢٣٩) ، المعرفة والتاريخ(١٣٢/٢-١٣٣) ، سير أعلام النبلاء (١١٨/٩)

(٨) تاريخ بغداد(٣٢/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٨٤/١٢-٢٨٥) . وانظر قاعدة في الجرح والتعديل للسبكي.

المطلب الثاني **ضعف الجارح**: قد يكون الجارح نفسه مجروحا، فحينئذ لا يبادر إلى قبول جرحه، ما لم يوافقه فيه غيره من المعتبرين[1]، لأنه "من المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح" [2]، ما لم يوافقه أحد من النقاد المعتدلين. وينقسم هؤلاء إلى قسمين: الأول: مضعف في علمه. الثاني : مضعف في دينه.

- **ومن أمثلة المضعفين في علمهم:** إسحاق بن إسماعيل[3]، وسليمان بن حرب[4]، ابن قانع[5]، وسليمان الشاذكوني[6]،وسفيان بن وكيع[7]،وتميم البندنيجي[8]،وهبة الله السقطي[9]،ومبشر الحلبي[10]،ويحيى الحماني[11]، ومحمد بن جامع[12]، وأبو مريم الكوفي[13]، وأبو قتادة الحراني[14]، وعلي بن عاصم[15]، ودرست[16]، وقطبة بن

---

(١) الرفع والتكميل (ص/١٧٤) .

(٢) ثقات ابن حبان (٢٣٠/٥) .

(٣) تاريخ بغداد (٣٣٥/٦)

(٤) ميزان الاعتدال (٨/٣)

(٥) تهذيب التهذيب (٨٦/١٠) ، هدي الساري (ص/٤٤٣، ٤٦٣)

(٦) هدي الساري (٣٩٥)

(٧) هدي الساري (ص/٣٩٩)

(٨) لسان الميزان (١٥٨/٢)

(٩) ميزان الاعتدال (٤٦٢/٢) ، لسان الميزان (١٤٧/٤)

(١٠) ميزان الاعتدال (١٦/٦) ، هدي الساري (ص/٤٦٣،٤٤٣)

(١١) ميزان الاعتدال (٣١٢/٧)

(١٢) ميزان الاعتدال (٣١٢/٧)

(١٣) الجرح والتعديل (٥٠٠/١٣)

(١٤) تاريخ بغداد (٥٠٠/١٣)

(١٥) تهذيب التهذيب (٣٠٢/٧ ، ٣٠٣)

(١٦) تهذيب التهذيب (٣٦/٣)

العلاء[1]، ويحيى البكاء[2]، والكديمي[3]، الواقدي[4]، وابن خراش[5]، فهذا الأزدي[6]المسرف في الجرح، كان لسانه دهقا، ضعفه البرقاني[7]، قال الذهبي:" وأبو الفتح يسرف في الجرح ... وهو متكلم فيه"[8]. وقال ابن حجر:"لا عبرة بقول الأزدي ، لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات"[9]، وقال "والأزدي لا يعتمد عليه فكيف إذا خالف"[10]، وقال :".. بل الأزدي غير مرضي"[11].

- **ومن أمثلة المضعفين في دينهم: ابن عقدة [12]، وابن خراش[13].**

(١) التاريخ الكبير(١٩١/٧) ، الكامل(٥٣/٦) ، ضعفاء النسائي(ص/٢٢٨) ميزان الاعتدال(٣٦١/٣)،تهذيب التهذيب(٢٩٦/٨)

(٢) تهذيب التهذيب (٣٧٨/١١) ، هدي الساري(ص/٤٦٠)

(٣) المجروحين(٣١٢/٢) ، الكامل(٢٩٢/٦) ، ميزان الاعتدال(١٦/١) ، تهذيب التهذيب(١٠٢/١) ، هدي الساري(ص/٤٦٠)

(٤) ميزان الاعتدال(٦٢٦/٣) ، هدي الساري (ص/٤١٧) ، وانظر ترجمة محارب بن دثار في هدي الساري (ص/٤٤٣)

(٥) ميزان الاعتدال(٦٠٠/٢)

(٦) هدي الساري (٣٨٦ ، ٤٠٠) ، تهذيب التهذيب (٣٢/١) ، سير أعلام النبلاء (٣٩٨/١٣) ، ميزان الاعتدال (٥٢٣/٣)

(٧) تاريخ بغداد (٢٤٤/٢)

(٨) ميزان الاعتدال (٥/١)

(٩) هدي الساري (ص/٣٨٦)

(١٠) هدي الساري (ص/٣٨٦)

(١١) تهذيب التهذيب (٣٦/١، ٢٠٧) ، هدي الساري(ص/٤٦١،٤٦٠) . وانظر ترجمة السري بن يحيى في الميزان (١١٨/٢) ، والتهذيب (٤٠١/٣) . وترجمة العلاء بن هارون في التهذيب (١٧٢/٨) ، وترجمة إسرائيل بن موسى البصري في التهذيب (٨/٣) ، واللسان (١٥٨/٢) . وترجمة علي بن أبي هاشم. حدي الساري (ص/٤٠٣)، وخيثم بن عراك (ص/٤٠٠)

(١٢) ميزان الاعتدال (١٢٧/١)

(١٣) ميزان الاعتدال (١٢٧/١) ، هدي الساري (ص/٤٣١) ، لسان الميزان (٢٤٣/٤)

المطلب الثالث: **أن يكون الجارح أنزل مرتبة من الراوي:** فلا يعتد بقول المجرح الثقة مثلا لمن هو أوثق منه. قال ابن حجر:"أشد من ذلك تضعيف من ضعف من أوثق منه، أو أعلى قدرا منه، أو أعرف منه بالحديث"[1].

ومن أمثلته: قول بندار في أبي حفص الفلاس عندما حدث بحديث عن يحيى القطان، قال: "ما نعرف هذا من حديث يحيى"، وقد رد أهل العلم كلامه، لأنه صاحب كتاب والفلاس حافظ ناقد. قال إبراهيم: "بندار رجل صاحب كتاب، وأما أن يأخذ علي أبي حفص فلا"[2]. وكذا قول بندار في موسى بن مسعود النهدي[3]. وقول مروان الفزاري في وكيع [4]، وقول عبد الرزاق في عبدالله الصنعاني[5]، وقول ابن عقدة في ابن الشرقي[6] ، وقول ابن طاهر في ابن خيرون [7].

المطلب الرابع: قصور خبرة الجارح في معرفة المجروح أو كونه من المتأخرين: ولقصور الخبرة أسباب متعددة، مثل اختلاف البلد، فإن بلدي الرجل أعرف به، كما هو ظاهر، وكتأخر العصر، فهذان السببان يكمل أحدهما الآخر[8]، وغير ذلك من الأسباب. فينبغي التأمل في جرح المتأخرين لمن تقدمهم من الرواة، لأن معلومات الناقد المتأخر قد تكون

(١) هدي الساري (ص/٣٨٥)

(٢) تهذيب التهذيب (٧١/٨)

(٣) تهذيب التهذيب (٣٣٠/١٠)

(٤) تاريخ الدوري (١٧٤٢)

(٥) الجرح والتعديل (٨٠٨/٥)

(٦) سؤالات السلمي للدارقطني (١٠٧/١٨)

(٧) ميزان الاعتدال (٩٢/١)

(٨) أصول الجرح والتعديل (ص/١٣٤)

قليلة أو غير وثيقة، مما يخل بالخبرة اللازمة لصحة الحكم على الراوي[1]. قال ابن حجر في هدي الساري عند حديثه عن أسباب الطعن في بعض رواة البخاري:"فيمن ضعف بأمر مردود، ... ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله أو لتأخر عصره ونحو ذلك[2].

ومن أمثلته : تضعيف يحيى بن سعيد لإبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الذي وثقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم، فرد ذلك أحمد لقلة الخبرة. قال عبدالله بن أحمد: "ذكرنا عند يحيى بن سعيد عقيل بن خالد وإبراهيم بن سعد ، فجعل يضعفهما، فجعل يقول: عقيل وإبراهيم بن سعد؟ عقيل وإبراهيم بن سعد! كأنه يضعفهما. قال: أبي:"وأي شيء ينفع يحيى من هذا؟ هذان ثقتان، لم يخبرهما يحيى" [3]. وتضعيف ابن حزم لأبي إسحاق السبيعي أحد الأثبات ، لأنه ظن أن النكارة التي عناها يحيى القطان بقوله " روى -أي السبيعي- عنه – أي أبي يحيى القتات- مناكير" هي من قبل السبيعي ، والصواب أنها من قبل القتات، قال ابن أبي خيثمة في تاريخه " قيل ليحيى بن معين : إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة ! وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة ! يعني مناكير؟! فقال : لم يؤت منه، أوتي منهما". قال ابن حجر " وهو كما قال ابن معين ، فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى ، فظن – يعني المتأخر المردود عليه وهو ابن حزم [4]– أن النكارة من قبله - أي إسرائيل – وإنما هي من قبل أبي يحيى، كما قال ابن معين .

(١) أصول الجرح والتعديل (ص/١٣٢)

(٢) هدي الساري (ص/٤٦٠)

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣٣٣/٢) ، هدي الساري (ص/٣٤٣)

(٤) المحلى (١١٢/٢)

المطلب الخامس: رجوع الناقد عن جرحه: يرد الجرح ولا يقبل إذا ثبت رجوع الناقد عن قوله، لاطلاعه على أمر جديد، أو حصول تغير في الراوي، أو أن جرحه الأول غير مؤثر، أو لاعتماده قول غيره من النقاد.

ومن أمثلته : رجوع يزيد بن زريع في تكذيبه لعبدالواحد بن زياد العبدي[1]. وابن معين في ثواب بن عتبة المهري[2]، وزكريا بن منظور[3]، وإبراهيم بن أبي الليث[4]. ويحيى القطان في روح بن عبادة القيسي[5]. وأحمد في علي بن عاصم الواسطي[6]، وخلف بن أيوب العامري[7]. وعمر بن نافع[8]، والحكم بن عطية[9]. وإبراهيم بن محمد الشافعي[10].

المطلب السادس: عدم صحة الجرح المنسوب إلى الناقد: لانتفاء ثبوت أصل كلام الناقد، أو لكذب ناقله، لانقطاع إسناده، أو لمخالفته للمحفوظ عن الناقد لعلة متنه بنكارة فيه[11].

(١) العلل ومعرفة الرجال (٦٧٥)

(٢) التاريخ (٤٣٣٣) ، (٣٥٦٥)

(٣) معرفة الرجال (١٨٤) ، سؤالات الآجري(١٨٩٢)، تاريخ الدوري(١٧٤/٢) ، تاريخ الدارمي(٣٤٠/١)، الجرح والتعديل (١٩٩/٦) ، الكامل (٢١١/٣)

(٤) معرفة الرجال (٣٦٦) ، الجرح والتعديل(١٤١/٢) ، تاريخ بغداد (١٩٠/٦-١٩٣)

(٥) تاريخ بغداد (٤٠٤/٨)

(٦) بحر الدم(٣٠٤) ، سؤالات أبي داود(٤٤٠) ، أجوبة أبي زرعة (٣٩٤/٢) ، الجرح والتعديل(١٩٩/٦، ١٨٩) ، الكامل (١٩٢/٥) ، تهذيب التهذيب (٣٤٨/٧)

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٤٨٦٧)

(٨) العلل ومعرفة الرجال (١٠٧) ، (١٩٥) ، سؤالات أبي داود(١٤٢)

(٩) العلل ومعرفة الرجال(١٦٥) ، تاريخ بغداد (١٩٠/٦)

(١٠) سؤالات أبي داود(٢٤٠) ، الجرح والتعديل(١٣٠/٢)

(١١) قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص/٣٠٠)

من أمثلة انتفاء ثبوت أصل كلام الناقد: ما أسنده ابن أبي حاتم لابن المبارك في تضعيف عمر بن هارون"[1]، قال الذهبي"هذا منقطع عن ابن المبارك، ولا يصح، فقد قدم ابن المبارك وحج قبل موت جعفر بسنوات"[2]، يشير إلى أن أبا حاتم لم يدرك ابن المبارك، إذ إن وفاة ابن المبارك كانت سنة١٨١هـ، وأول كتابة أبو حاتم الحديث كان سنة ٢٠٩هـ[3] . وما رواه ابن عمار عن يحى بن سعيد قال" اشهدوا أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء". قال الذهبي معلقا: "أنا أستبعد صحة هذا القول، فإن القطان مات في صفر سنة ثمان وتسعين، بعيد قدوم الحج بقليل، فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لحق من يقول هذا القول"[4]. وما أسنده سليمان الشاذوكي ليحيى بن سعيد: قال القطان" أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قلت وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب، فقلت لوهيب: وما يدريك ؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك: وما يدريك ؟ قال: قال لي هشام بن عروة ، قال: قلت لهشام بن عروة، وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأدخلت علي وهي بنت تسع، وما رآها رجل حتى لقيت الله تعالى. قالت: قد أجبنا عن هذا، والرجل فما قال: إنه رآها، فبمثل هذا يعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم، هذا مردود .... ثم ما قيل أنها أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بيّن، وما أدري ممن وقع من رواة الحكاية، فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة، ولعلها ما زفت إليه إلا وقد قاربت بضعا وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر ، والحكاية قد رواها عن أبي قلابة أبو بشر الدولابي، ومحمد بن جعفر بن يزيد وعنهما ابن

(١) الجرح والتعديل (١٤١/٦)

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٧١/٩) ، (٢٤٧/١٣)

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٤٧/١٣)

(٤) تهذيب الكمال (١٩٦/١١) ،سير أعلام النبلاء (٤٦٥/٨-٤٦٦)

عدي وغيره"[1]. وما نقله الأزدي عن تضعيف ابن معين لكهمس بن الحسن[2]، قال الذهبي متعقبا الأزدي :" لم يسنده الأزدي عن يحيى، فلا عبرة بالقول المنقطع لاسيما وأحمد يقول في كهمس ثقة وزيادة"[3]، بل إن ابن معين نفسه وثق كهمس هذا، فقال فيما رواه عنه ابن خيثمة "ثقة"[4]. وما نقله الترمذي عن البخاري من تكذيب وكيع لزياد البكائي، قال الترمذي" وسمعت محمد بن إسماعيل يذكر عن محمد بن عقبة قال:" قال وكيع" زياد بن عبدالله مع شرفه يكذب في الحديث"[5]، والصواب "زياد بن عبدالله مع شرفه لا يكذب في الحديث"[6]، فسقط لفظ "لا"، كما في المجروحين[7]،وضعفاء العقيلي[8]، والكامل[9]،وضعفاء ابن الجوزي[10]، وهدي الساري وضعفاء العقيلي[11].لذا قال ابن حجر"ولم يثبت عن وكيع كذبه[12]. كما لم يثبت عن يحيى بن سعيد تركه لعثمان بن عمر فارس[13]، ولا عن ابن المديني تضعيفه للحسن بن موسى الشيب[14]، ولا عن ابن

(١) ضعفاء العقيلي (٢٤/٤) ، تهذيب الكمال (٢٦٦/٣٥)، ميزان الاعتدال (٤٦٩/٣ – ٤٧١) ، السير (٤٩/٧-٥٠)

(٢) ميزان الاعتدال (٤١٦/٣)

(٣) ميزان الاعتدال (٤١٥/٣-٤١٦)

(٤) الجرح والتعديل (١٧٠/٧)

(٥) الجامع (١٠٩٧)

(٦) الجامع (١٠٩٧)

(٧) المجروحين (٣٠٧/٥٣)

(٨) الضعفاء (٣٦٠/٣)

(٩) الكامل (١٩١/٣)

(١٠) الضعفاء والمتروكون (٣٠٠/٥١-٣٠١)

(١١) هدي الساري (ص/٤٠٤)

(١٢) تقريب التهذيب (٢٠٩٦)

(١٣) هدي الساري (ص/٤٦٢)

(١٤) هدي الساري (ص/٤٦١)

معين تضعيفه لداود العطار وعبدالعزيز المختار وعبدالمتعال بن طالب وعمر بن نافع[1]، ولا عن أحمد تضعيفه لسعيد بن أبي هلال، وعبدالله بن بريدة، وأبي سعيد مولى بني هاشم، وعبدالعزيز بن عمر وعبيدالله بن أبي جعفر[2]، ولا عن العجلي تضعيفه لأيوب بن النجار[3]، ولا عن البخاري تضعيفه يحيى بن واضح أبو تميلة[4].

ومن أمثلة كذب ناقله: عدم صحة تكذيب ابن عمر لنافع[5]، وتكذيب ابن عمر[6]، وعلي بن عبدالله بن عباس[7]، وابن سيرين[8] لعكرمة مولى ابن عباس، وابن معين لعبدالله بن عبد الحكيم بن أعين[9]، ومالك لأبي الزناد[10]، وعدم ثبوت تضعيف ابن المديني للحسن ابن موسى الأشيب[11]، وكلام ابن مهدي في عمر بن هارون[12]، وحماد بن سلمة [13]، وكلام يحيى بن سعيد في روح بن عبادة[14]، وكلام أحمد بن صالح

(١) هدي الساري (ص/٤٦١)
(٢) هدي الساري (ص/٤٦٢)
(٣) هدي الساري (ص/٤٦١)
(٤) هدي الساري (ص/٤٦٤)
(٥) ثقات ابن حبان (٢٣٠/٥) ، تهذيب الكمال (٢٧٩/٢٠) ، سير أعلام النبلاء (٢٢/٥) ، هدي الساري (ص/٤٢٥-٤٣٠)
(٦) الثقات (٢٣٠/٥) ، ميزان الاعتدال (١١٩/٥)
(٧) الثقات (٢٣٠/٥)
(٨) شرح العلل (٥٦٣/٢) ، ميزان الاعتدال (٥٢/٥)
(٩) السير (٢٢١/١٠) ، تاريخ الإسلام - حوادث ووفيات سنة٢١١-٢٢٠هـ (ص/٢٢١)
(١٠) تاريخ الدوري (٣٠٥/٢) ، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٥) ، ميزان الاعتدال (٤١٨/٢)
(١١) هدي الساري (٥٦٠-٦٤٣)
(١٢) تاريخ بغداد (١٨٩/١١)
(١٣) الكامل (٢٦٠/٢) ، ميزان الاعتدال (٣٦٣/٢)
(١٤) هدي الساري (ص/٤٠٢)

المصري[1] في عثمان بن صالح السهمي ، وكلام ابن أبي شيبة [2]، وأبي داود[3] في يحيى بن معين ، وكلام علي بن المديني في خليفة بن خياط[4].

ومن أمثلة انقطاع إسناده: إعراض أحمد عن مرويات بشر بن شعيب [5]، قال الذهبي:" هذه القصة عنه هكذا ليست بصحيحة"[6]، وقال ابن حجر :" حكاية أبي حاتم منقطعة"[7]. ورد النقاد رواية الساجي عن ابن معين في تضعيف خليد بن جعفر بسبب الانقطاع ، فالساجي لم يسمع من ابن معين، لذا قال ابن حجر""صدوق، لم يثبت أن ابن معين ضعفه "[8]، ولم يقبل ما نقله الحاكم من تضعيف ابن معين لداود العطار لعدم وجود إسناد[9]، لذا قال الذهبي"ثقة ما تكلم فيه بحجة"[10]. واستنكر النقاد قصة سرقته من بيت المال شهر بن حوشب لانقطاع الإسناد[11].

ومن أمثلة شذوذه ومخالفته للمحفوظ عن الناقد: كقول عباس العنبري في الصلت بن الجحدري"اتقه"، فيما رواه عنه عبدان، فقد تفرد بها وخالف ما عرف عن الصلت من التعديل، لذا قال ابن عدي :"هذا الذي حكاه عبدان تفرد عن عباس العنبري، لم يبلغني

(١) ميزان الاعتدال (٥٢/٥) ، هدي الساري (ص/٤٦٠)
(٢) الكامل (٣٦٨/٢) ، تاريخ بغداد (١٩٥/٨)
(٣) الكامل (١٤١/٣) ، ميزان الاعتدال (٢٢٢/٧)
(٤) الكامل (٦٦/٣) ، المغني (٢١٣/١)
(٥) الجرح والتعديل (٣٥٩/٢) ، ميزان الاعتدال (٣٠/٢) ، تهذيب التهذيب (٣٩٥/١)
(٦) ميزان الاعتدال (٣٠/٢)
(٧) تهذيب التهذيب (٣٩٥/١)
(٨) تهذيب التهذيب (١٥٧/٣)
(٩) ديوان الضعفاء (١٣٢٥) ، تهذيب التهذيب (٣٩٥/١) ، هدي الساري (ص/٤٠٢)
(١٠) ميزان الاعتدال (١٢/٢)
(١١) بيان الوهم والإيهام (٣٢١/٣) ، سير أعلام النبلاء (٣٧٥/٤)

عن أحد، ولا عن عباس إلا ما حكاه عبدان عنه، ولم أجد لأحد في الصلت بن مسعود كلاما أنه نسبه إلى الضعف"[1].

ومن أمثلة علة متنه بنكارة فيه: ما نسب إلى علي بن المديني أنه قال في التابعي الكبير قيس بن أبي حازم "كان أعرابيا بوالا على عقبيه"[2] ليرضي المعتزلي ابن أبي دؤاد، قال الخطيب:"ما حكي عن علي بن المديني .... باطل، فإن كان هذا الخبر المحكي محفوظا فاحسب أن ابن أبي دؤاد تكلم في قيس بن أبي حازم بما ذكر في الحديث وعزا ذلك إلى علي بن المديني، والله أعلم"[3]. وكاستنكار الأئمة كلام ابن معين في أبي معمر القطيعي، فيما نقله عنه الحسين بن فهم، قال الذهبي:" هذه الحكاية منكرة"[4]، وقال ابن حجر:" استنكر الخطيب صحة ذلك عن يحيى، ولا يصح عنه"[5].

المطلب السابع: الاختلاف في العقائد: ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة، فجرحه لذلك[6]. إذ الاختلاف بين العلماء في المذاهب والمشارب، أمر مركوز في الطبائع والفطر الإنسانية، ولا يمكن انتفاؤه من صفوف أهل العلم والفضل والصلاح"[7]. فلم يكن لافتراق الفرق أثر في الجرح والتعديل في الأعم الأغلب عند أهل السنة، ولكن لما بالغ بعض العلماء في المخالفين لهم في العقيدة، فجرحوا من خالفهم في العقيدة، ولو كانت

(١) الكامل (٤/٨٢)
(٢) تاريخ بغداد (١١/٤٦٦)
(٣) تاريخ بغداد (١١/٤٦٦)
(٤) ميزان الاعتدال (١/٣٧٧) ، تهذيب التهذيب (١/٢٧٤)
(٥) هدي الساري (٣٩٠)
(٦) قاعدة في الجرح والتعديل (ص/٢٩)
(٧) الرفع والتكميل (ص/٤٠٩) ، نزهة النظر (ص/١٣٩)

مخالفته لا توجب القدح في روايته، وعذرهم في ذلك أنهم اعتقدوا ما فعلوه دينا يتدين به، لذلك حذر الأئمة المحققون من التأثر بذلك، وألزموا تفقد حال الجارح والمجروح في العقيدة، وهل الجارح يتأثر بذلك أم لا ؟[1]. قال الطبري: "لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار: لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه". وقال ابن دقيق العيد في كلامه على المخالفة في العقائد:"فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض، أو تبديعهم، وأوجبت عصبية، اعتقدوها ديناً يتدينون به، ويتقربون به إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعن بالتكفير أو التبديع". وقال الرافعي""وينبغي أن يكون المزكون براء من الشحناء والعصبية في المذهب، خوفا من أن يحملهم ذلك على جرح عدل، أو تزكية فاسق. وقد وقع لكثير من الأئمة جرحوا بناء على معتقدهم، وهم المخطئون، والمجروح مصيب".[2] وقال السبكي:"ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح، حال العقائد واختلافها بالنسبة على الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة، فجرحه لذلك". وقال ابن حجر في هدي الساري: "وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبيه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق""[3]. وقال أيضاً في مقدمة كتابه لسان الميزان: "ومما ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح، من كان بينه وبين من جرح عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد"[4].

ومن أمثلته : كان الجوزجاني صاحب كتاب "أحوال الرجال" شديد الانحراف في النصب، وكان أهل الكوفة مشتهرين بالتشيع، وهما مذهبان متضادان، مما جر الجوزجاني

(١) أصول الجرح والتعديل (ص/١٢٦)
(٢) قاعدة في الجرح والتعديل (ص/٢٩)
(٣) هدي الساري (ص/٣٨٢)
(٤) لسان الميزان (١/٢١٢)

للتشدد فيهم، قال ابن حجر:"فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلق وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلين الأعمش، وأبي نعيم، وعبيدالله بن موسى، وأساطين وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلا ضعفه: قبل التوثيق"[1]. وترك أبو حاتم وأبو زرعة حديث البخاري من أجل مسألة خلق القرآن[2]. وتكلم في ابن حبان لإنكاره الحد لله[3].

(١) لسان الميزان (٢١٢/١)

(٢) الجرح والتعديل (١٩١/٧) ، قاعدة في الجرح والتعديل (ص/٣٠)

(٣) ميزان الاعتدال(٥٠٧/٣) ، لسان الميزان(١١٤/٥) ، طبقات الشافعية(١٣٢/٣)، قاعدة في الجرح والتعديل (ص/٣٠)

المبحث الثالث: الأسباب المتعلقة بالمجروح

المطلب الأول: رجوع المجروح عما جرح به : قد يجرح بعض النقاد الراوي بجارح، فإذا ثبت رجوع المجروح عما جرح به امتنع الأخذ بالجرح فيه على التفصيل المذكور في كتب المصطلح في قبول رواية الفاسق والمبتدع الداعية إذا تاب[1].

ومن أمثلته : إجابة علي بن المديني في المحنة، ثم توبته. قال الذهبي:"وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها"[2]. وقال ابن حجر:"ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله .... عابوا عليه إجابته في المحنة، لكنه تنصل، وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه"[3].

المطلب الثاني : قلة خطأ المجروح: خطأ الراوي وصف مؤثر في ضبط الراوي، قد يضعف الراوي بسببها، ولكن ليس كل غلط مؤثرا، كأن يكون الراوي مكثرا بالرواية وغلطه قليل، أو رجوعه عن غلطه، أو غلطه فيما لا يضر، أو تميز غلطه، أو عدم تعمده الخطأ، أو أن تكون العهدة فيه على غيره، أو أن يتبين ضعف نسبة الخطأ إليه. فلا يقبل الجرح ويرد لأنه من باب التشدد، حيث يحتمل للمكثر ما لا يحتمل للمقل، فقد وهم كبار الحفاظ مع إتقانهم، ودقة ضبطهم، ومن ذا يسلم[4]، قال الضياء المقدسي:" لو كان كل من وهم في حديث أو حديثين اتهم لكان هذا لا يسلم منه أحد"[5] ، وقال الذهبي:"من هو الثقة الثبت الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون

(١) أصول الجرح والتعديل (ص/١٣٢)

(٢) ميزان الاعتدال (١٤٠/٣)

(٣) التقريب (٤٧٦٠)

(٤) قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص/٣٩٦) ، الاجتهاد في علم الحديث (ص/٢٠١)

(٥) لسان الميزان (٧٤/٣)

أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه، ووهمه في الشيء فيعرف ذلك"[1].

ومن أمثلته: التغاضي عن وهم أبي داود الطيالسي، وابن وهب[2]، والأعمش[3]، وابن راهوية[4]، والبغوي[5]، وعبدالله بن دينار[6]، وأبي خالد الأحمر[7]وهشام بن عروة[8]، وجرير بن حازم[9]، ويحيى الضريس[10]، وروح بن عبادة[11]، وقتيبة بن سعيد[12] في أحاديث، لكثرة مروياتهم. وعدم قبول جرح عبدالله بن رجاء[13]، وعلي النعيمي لرجوعهما عن غلطهما[14]. وعدم تأثر منزلة شعبة لقلة تصحيفه لأسماء الرواة[15]. والتغاضي عن غلط علي بن عاصم[16]، ونعيم بن حماد[17] لتميز غلطهما.وعدم قبول

(١) ميزان الاعتدال (١٤٠/٣)

(٢) الجرح والتعديل (٩٠/٥) ، تهذيب الكمال (٢٨٣/١٦) ، سير أعلام النبلاء (٢٢٨/٩) ، تاريخ الإسلام - حوادث ووفيات سنة١٩١-٢٠٠هـ (ص/٢٦٩)

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٢٨٤٥)

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٧٩/١١)

(٥) الكامل (٢٦٧/٤-٢٦٨) ، سير أعلام النبلاء (٤٥٥/١٤)

(٦) العلل ومعرفة الرجال (١١٣)

(٧) الكامل (٢٨٢/٣) ، ميزان الاعتدال (٢٨٥/٣)

(٨) سير أعلام النبلاء (٤٦/٦)

(٩) تهذيب الكمال (٥٢٧/٤-٥٢٨) ، سير أعلام النبلاء (١٠٠/٧)

(١٠) الجرح والتعديل (١٥٩/٩) ، سير أعلام النبلاء (٤٠٦/٩)

(١١) ميزان الاعتدال (٥٩/٢) ، سير أعلام النبلاء (٤٠٦/٩)

(١٢) سير أعلام النبلاء (٢٤/١١)

(١٣) علل المروذي (١٦)

(١٤) ميزان الاعتدال (١٤٠/٥)

(١٥) الآجري (١١٩٠) ، العلل ومعرفة الرجال (١٢١٠)

(١٦) العلل ومعرفة الرجال (١٢١٠) ، البرذعي (٣٩٤/١) ، الجرح والتعديل (١٩٨/٦)

(١٧) الجرح والتعديل (١٩٨/٦)

جرح نعيم بن حماد لعدم تعمده الخطأ[1]. والتجاوز عن لحن يزيد التستري لأنه كان يؤدي كما سمع[2]. وعدم قبول جرح زهرة بن معبد لعدم ثبوت الخطأ عليه[3].

المطلب الثالث : ترك الراوية عن الراوي: الأصل ضعف الراوي الذي لم يحدث عنه النقاد المعاصرون أو قلة روايتهم عنه، فقد تكلم في الزبير بن الخريت لأن شعبة لم يرو عنه [4]، لكن لا يقتضى ذلك الضعف في بعض الأحوال التي لها ضوابط[5].

ومن أمثلته : ترك أحمد الحديث عن كامل بن طلحة الثقة، لأنه استغنى بمن هو أوثق منه "ابن وهب"[6]، ولم يحدث ابن وهب عن أبي شجاع الإسكندراني الثقة، لأنه استغنى بمن هو أوثق منه[7]، ولم يحدث ابن مهدي عن سليمان بن بلال الثقة، لأنه استغنى بقرينه عبدالله بن جعفر المخرمي[8]، ولم يروى الليث عن مالك إلا القليل لأنه استغنى عنه بالأسانيد العالية [9]، ولم يحدث هشيم بن بشير عن سعيد بن أبي عروبة تكبرًا منه ، لأنه أدرك من هو أقدم منه[10]، ولم يحدث مالك عن الجعد بن عبدالرحمن لصغره ، لأنه أدرك من هو أقدم منه[11]، ولم يكتب أيوب السختياني عن طاوس بن كيسان، لوجود بعض

(١) تاريخ أبي زرعة (١٧٨٣) ، تهذيب التهذيب (٤١١/١١)

(٢) تهذيب التهذيب (٢٧٢/١١)

(٣) تهذيب التهذيب (٢٩٥/٣)

(٤) هدي الساري (ص/٤٦٢)

(٥) قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص/٣٨٥).

(٦) تاريخ بغداد (٤٨٥/١٢)

(٧) تهذيب التهذيب (٨٩/٤)

(٨) سؤالات ابن الجنيد (٣٣٨)

(٩) الكامل (٢٠٢/٤)

(١٠) ابن محرز (٢٣/٢) ، الدوري (٣٩٨٧)

(١١) تهذيب التهذيب (٦٩/٢)

الضعفاء في مجلسه[1]، ولم يحدث أحمد عن سعد بن الربيع[2]، وأبو حاتم عن صلت بن عبدالرحمن[3] ، لأنهما لم يتمكنا من السماع منهما ، ولم يحدث أحمد عن بشر بن عمر[4]، والعجلي عن حبان بن هلال [5]، وكذا لم يكثر أحمد الرواية عن إبراهيم بن عقيل لأنهم كانوا عسري الرواية[6].

المطلب الرابع : البدعة: البدعة وصف مؤثر في عدالة الراوي، قد يضعف الراوي بسببها،علي التفصيل المذكور في كتب علوم الحديث في قبول رواية المبتدع[7]، فلا يقبل الجرح مطلقًا إذا كان الطعن في الراوي من جهة بدعته، إذ المستقر عند أهل العلم أن لا تقبل رواية الداعية إلى بدعته. وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء. قال علي بن المديني: "لو تركت أهل البصرة لحال القدر، وأهل الكوفة لذلك الرأي — يعني التشيع - لخربت الكتب – يعني لذهب الحديث"[8]. وقد أخرج البخاري ومسلم عن: إبراهيم بن طهمان وهو ممن رمي بالإرجاء، وجرير بن عبد الحميد وهو ممن رمي بالتشيع، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي وهو ممن رمي بالقدر، وعمران بن حطان وهو ممن رمي برأي الخوارج. فخلاصة القول أن الداعية إلى بدعته لو كان ممن لا يستحل الكذب قبلت روايته ، فالمعتمد إذا صدق الراوي. إلا أنه ليست كل بدعة مؤثرة في ضبط الراوي، أو أن بعض

(١) ضعفاء العقيلي (١٥/٤)

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١٦٩٢)

(٣) الجرح والتعديل (٤٤١/٤)

(٤)الجرح والتعديل (٣٦١/٢)

(٥) ترتيب ثقات العجلي (٢٥٤)

(٦) تهذيب الكمال(١٥٥/٢). لا يلزم من كون الراوي عسرا في الرواية أن يكون ثقة فغالبا ، ما يكون ثقة ولكنه قد يكون ضعيفا.

(٧) قواعد التحديث(٢٠٢) ، إتحاف النبيل(١٩٧) ، ظفر الأماني(ص/٤٤٩-٤٥٠)

(٨) الاجتهاد في علم الحديث (ص/٢٠١)

من نسب إلى البدعة لم يثبت عنه ذلك، أو ثبت ورجع .

ومن أمثلة البدعة غير المؤثرة : تضعيف ابن عمار الموصلي لإبراهيم بن طهمان[1]، وتضعيفه لأجل الإرجاء، قال الدارقطني:" ثقة، إنما تكلم فيه بسبب الإرجاء"[2]، وقال الذهبي:" ضعفه **محمد** بن عمار الموصلي وحده، فلا عبرة بقول مضعفه"[3]. وكلام سليمان بن حرب في جعفر بن سليمان لأجل تشيعه، قال سليمان:" لا يكتب حديثه"[4]، وقال البزار"لم نسمع أحدًا يطعن عليه في الحديث ولا في خطأ فيه، إنما ذكرت عنه شيعيته، وأما حديثه فمستقيم "[5]، ووثقه ابن المديني[6]، وابن معين[7]، وعدله أحمد[8]، وابن حجر[9]. وعدم رواية ابن عيينة عن أبي خالد الأحمر لخروجه مع ابن حسين[10]، وكالكلام الذي قيل في عمر بن ذر لأجل الإرجاء[11]. وكلام أبي زرعة في أيوب الطائي للإرجاء[12] أيضا. وتضعيف رجاء بن حيوة لمكحول بسبب بدعة القدر[13].

(١) تاريخ بغداد (١٠٨/٦)

(٢) سؤالات السهمي (١٦)

(٣) ميزان الاعتدال (١٥٨/١)

(٤) الجرح والتعديل (٤٨١/٢)

(٥) تهذيب التهذيب (٨٢/٢)

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة (١٤)

(٧) الدقاق (١٧٧)

(٨) الكامل (١٤٥/٢)

(٩) التقريب (٩٤٢)

(١٠) سؤالات الآجري (١) ، ضعفاء العقيلي (١٢٤/٢) ، تاريخ بغداد (٢٢/٩)

(١١) الجرح والتعديل (١٠٧/٦) ، المغني (٤٦٦/٢) ، التقريب (٤٨٩٣)

(١٢) سؤالات البرذعي (٦٠١/١) ، هدي الساري (٦١٦) ، التقريب (٦١٦)

(١٣) التقريب (٩٤٢)

ومن أمثلة عدم ثبوت البدعة: عدم قبول قول الفلاس في حريز بن عثمان""كان ينتقص عليًّا وينال منه وكان حافظًا لحديثه"[1]، بينما يرى العلماء كابن معين[2] وأبو حاتم[3] والخطيب[4]، أنه لم يثبت عنه ذلك. بل ثبت عنه عكسه، قال حريز لرجل"ويحك! تزعم أني أشتم علي بن أبي طالب والله ما شتمت عليا قط"[5].وكذا لم يثبت عن سعد بن إبراهيم انه تكلم بالقدر، قال ابن معين:" لم يكن يرى القدر"[6]. وتضعيف رجاء بن حيوة لمكحول بسبب بدعة القدر، التي لم تثبت ، قال الذهبي: "والراجح في ذلك عدم صحة ما نسب إلى مكحول"[7].

ومن أمثلة الرجوع عن البدعة: رجوع بشر بن السري عن رأي الجهم[8]، وشبابة بن سوار عن بدعة الإرجاء[9].

المطلب الخامس: كون المجروح ممن استفاضت عدالته واشتهرت إمامته: إذا اجتمع أئمة النقاد في تعديل شخص أو توثيقه، وخالفهم في ذلك أحد لا ينظر إلى قوله، لأن الرجل

(١) الكامل (٢/٤٥١)

(٢)الدوري (٥٠٦٩)

(٣) الجرح والتعديل (٣/٢٨٩)

(٤) تاريخ بغداد (٨/٢٦٦)

(٥) الدوري (٥٠٦٩)

(٦) الدوري (٥٠٦٩)

(٧) العلل ومعرفة الرجال(٣/٢٨٠-٢٨١)، تاريخ أبي زرعة(١/٣٣٠)، تاريخ دمشق(١٧/١٧٥)، السير (٥/١٦٢) ، تاريخ الإسلام- حوادث ووفيات سنة ١٢٠هـ(ص/٤٨١)، العلل ومعرفة الرجال(٣/٢٨٠-٢٨١)

(٨) الدوري(٣٨٧٩)، العلل ومعرفة الرجال(١٥٤٠)، ميزان الاعتدال(٢/٢٩)، هدي الساري(٣٩٣)، التقريب(٦٨٧)

(٩) الكامل (٤/٤٥) ، ضعفاء أبي زرعة (١/٤٠٧) ، هدي الساري (٤٠٩)

إذا ثبتت استقامته في الدين وحسنت سيرته بين الناس واشتهر أمره في الأعيان فيغلب الظن على صحة روايته، وحسن درايته، وكمال مروءته، إلا أن يأتي الجارح بحجة قاطعة على سقوط عدالته ويستند في جرحه إلى ما يستند إليه الشاهد في شهادته وهو المشاهدة ونحوها. قال أحمد:" كل رجل ثبتت عدالته ، لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه[1]. وقال ابن جرير:" من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح ، وما تسقط العدالة بالظن" [2]. وقال ابن عبدالبر:"لا يقبل فيمن صحت عدالته وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر، ولزم المروءة والتعاون، وكان خيره غالباً وشره أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، فهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله"[3]. وقال السبكي:"من ثبتت إمامته وعدالته، وكثر مادحوه ومزكوه، وندر جارحوه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه، من تعصب مذهبي أو غيره، فإنا لا نلتفت إلى الجرح فيه، ونعمل فيه بالعدالة، وإلا فلو فتحنا هذا الباب، وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه، لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون". وقال الذهبي :"فمن يسلم من ألسنة الناس، لكن إذا ثبتت إمامة الرجل وفضله، لم يضره ما قيل فيه ، وإنما الكلام في العلماء مفتقر إلى وزن بالعدل والورع"[4].

ومن أمثلته: اجتمع جميع النقاد على توثيق قيس بن أبي حازم حتى قالوا عنه كاد أن يكون صحابيا، وأخرج له أصحاب الكتب الستة إلا بعض النقاد تكلموا فيه. قال الذهبي: "أجمعوا على الاحتجاج به ، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه، نسأل الله العافية وترك

(١) تهذيب التهذيب (٧/٢٧٣)

(٢) هدي الساري (ص/٤٢٩)

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٩٣-١٠٩٤)

(٤) سير أعلام النبلاء (٨/٤٤٨)

الهوى، وقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين: "كان قيس أوثق من الزهري"[1]. وقد رد أحمد قول إسحاق بن إسماعيل في ابن مهدي[2]، وقول أبي قتادة في وكيع ، وعيسى بن يونس ، وابن المبارك[3]، ورد ابن عدي قول أبي عروبة في يحيى بن عثمان[4]، ورد الدارقطني قول ابن عقدة في أبي حامد الشرقي[5]، ورد الذهبي قول شعبة في خالد الحذاء وهشام بن حسان[6]، وقول مكحول في الزهري[7]، وقول يحيى بن سعيد في جعفر الصادق[8]، وقول ابن عمار في إبراهيم بن طهمان[9]، وقول العباس بن عبدالعظيم في عبدالرزاق الصنعاني[10]، وقول ابن خراش في سليمان العتكي[11]، وقول مالك في ابن إسحاق[12]، ورد ابن حجر قول البيهقي[13] في جرير بن عبدالحميد[14].

المطلب السادس: تجريح المتأخر لمن وثقه المتقدم: لا يقبل جرح المتأخر إذا عارض توثيق

(١) ظفر الأماني(٤٩٧)، قواعد في علوم الحديث(ص/١٧٦-١٧٧)، تحرير علوم الحديث(٢/٥٥٥)
(٢) تاريخ بغداد (٦/٣٣٥)، تهذيب التهذيب (٦/٢٥١)
(٣) تاريخ بغداد (١٣/٥٠٠)
(٤) الكامل (٧/٢٥٠-٢٥١)
(٥) تهذيب التهذيب (٧/٢٧٣)
(٦) ميزان الاعتدال (٢/٧٨) ، (٧/٤٢٨)
(٧) المعرفة والتاريخ (١/٦٤٢) ، سير أعلام النبلاء (٥/٣٣٩)
(٨) الكامل (٢/١٣١) ، سير أعلام النبلاء (٦/٢٥٦)
(٩) تاريخ بغداد (٦/١٠٨) ، سير أعلام النبلاء (٧/٣٨٢) ، ميزان الاعتدال (١/٣٨)
(١٠) ضعفاء العقيلي (٣/١٠٩) ، سير أعلام النبلاء (٩/٥٧١-٥٧٢) ، ميزان الاعتدال (٢/٦١١)
(١١) تاريخ بغداد (٩/٢٩) ، تهذيب الكمال (١١/٤٢٥) ، سير أعلام النبلاء (١٠/٦٧٧)
(١٢) سير أعلام النبلاء (٧/٤١)
(١٣) السنن الكبرى (٦/٨٧)
(١٤) هدي الساري (ص/٣٩٥)

الأئمة المتقدمين. **ومن أمثلته:** تضعيف ابن حزم[1] ، وابن عبد البر[2] لأبان بن صالح، الذي وثقه أكثر من إمام[3] كابن معين، والعجلي، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي. قال ابن حجر:"وهذه غفلة منهما وخطأ توارادا عليه، فلم يضعف أبانا هذا أحد قبلهما ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه"[4].

المطلب السابع: الجرح بالاشتغال ببعض العلوم: تكلم بعض النقاد في بعض الرواة لاشتغالهم بالعلوم المنقولة عن الأمم الأخرى كعلوم الكون والطبيعة من غير موجب، وذلك لجهل الجارح بها وما هو حق منها أو باطل[5]. قال الذهبي:"بل قل من أمعن النظر في علم الكلام إلا وأداه اجتهاده إلى القول بما يخالف محض السنة، ولهذا ذم السلف النظر في علم الأوائل"[6]. وقال السيوطي:"من الملحق بالمبتدع من دأبه الاشتغال بعلوم الأوائل"[7].

ومن أمثلته : جرحهم لابن حبان لاشتغاله بعلوم الطب والنجوم والفلسفة، مع أنه لم يخرج عن حدود الشرع فيها ولا في غيرها.

المطلب الثامن: تجريح رجال الصحيحين الذين احتجا بهم في الأصول: قال النووي في شرح البخاري:"ما ضعف من أحاديثهما مبني على علل ليست بقادحة". وقال الذهبي في

(١) المحلى (١/١٩٨) ، (٧/١٣٧)
(٢) التمهيد (١/٣١٢)
(٣) تاريخ الدارمي (ص/٧٢) ، معرفة الثقات (١/١٩٨) ، تهذيب الكمال (٢/١١) ، الجرح والتعديل (٢/٢٩٧) ، الجرح والتعديل (٢/٢٩٧) ، تهذيب الكمال (٢/١١)
(٤) تهذيب التهذيب (١/٩٥)
(٥) أصول الجرح والتعديل (ص/١٣٧)
(٦) ميزان الاعتدال(٢/١٤٤)
(٧) تدريب الراوي (١/٣٢٧)

كتابه "الثقات الذين تكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" ما نصه:"وقد كتبت في مصنفي الميزان عددًا كثيرًا من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم أو غيرهما بهم لكون الرجل منهم قد دون اسمه في مصنفات الجرح وما أوردهم لضعف فيهم عندي، بل ليعرف ذلك، وما زال يمر بي الرجل الثبت، وفيه مقال من لا يعبأ به"[1]. وقال ابن حجر في سياق ذكره لأسماء من طعن فيه من رجال الصحيح والجواب عنه ما نصه:"ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضيا لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولاسيما ما أنضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين الصحيحين[2]. فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة[3]. وتوسع الذهبي فشمل أصحاب الكتب الستة، فقال في رده على تضعيف ابن سعد لابن أبي فديك: "كذا قال ! وقد احتج بابن أبي فديك الجماعة"[4].

المطلب التاسع: جرح الراوي لأنه لم يذكر في الصحيحين أو أحدهما: قال الذهبي في ميزانه في ترجمة أشعث ابن عبد الملك"ما ذكره أحد في الضعفاء. نعم، ما أخرجاه له في الصحيحين، فكان ماذا؟"[5]. وروى ابن المديني عن يحيى أشعث بن عبد الملك ثقة، وروى ابن معين عن يحيى بن سعيد، فقال لم أدرك أحدًا من أصحابنا هو أثبت عندي من أشعث ابن عبد الملك، وقال النسائي وغيره ثقة[6].

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ص/٢٣)

(٢) هدي الساري (ص/٣٨٤)

(٣) قواعد التحديث (١٩٨-١٩٩)

(٤) سير أعلام النبلاء (٤٨٧/٩). وانظر السير (١٦٧/٥) ، (١٦٧/٨) ، (٣١١/٩)

(٥) ميزان الاعتدال (٢٦٧/١)

(٦) ميزان الاعتدال (٤٣١/١)

المطلب العاشر: الرواية عن المجروحين: طعن ببعض أئمة الحديث، بل من حفاظ الناس ومتقنيهم، لأنهم خرجوا أحاديث الضعفاء والمتروكين والكذابين في كتبهم دون بيان لعللها. قال بندار:"ضرب عبد الرحمن بن مهدي على نيف وثمانين شيخا حدث عنهم الثوري". فمثل هذا لا يكون الحمل فيه على الثقة، ولا يصح أن يعد بمجرده سببا للقدح به، ومع ذلك فقد تكلم فيه لهذا السبب، مع أنه ثقة في نفسه وحديثه. لأن الثقة قد يروي عن هؤلاء ولكنه يسند روايته، ومن أسند فقد أحال. وقد تكون روايتهم عن هؤلاء المجروحين لكشف الكذب والكذابين، قال أبو بكر الأثرم:"رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: "تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه فقال: "رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعه، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبت، إنما هي عن أبان لا عن ثابت".هذا فيه كتابة أحاديث من غير من لا يعتبر به أصلا، وإنما يقايس بحديثه لكشف الكذب والكذابين[1]. وقال يحيى بن معين: "كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور، فأخرجنا به خبزا نضيجا"[2].

من أمثلته: تضعيف أحمد السليماني للزبير بن بكار بقوله "كان منكر الحديث"[3]، وهذا بسبب روايته عن الضعفاء، لذا قال ابن حجر: "هذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره

(١) تحرير علوم الحديث (٣٧٤/٢-٣٧٥)

(٢) تحرير علوم الحديث (٣٧٤/٢-٣٧٥)

(٣) تهذيب التهذيب (٢٦٩/٣)

عن الضعفاء..." [1] ، وما قيل في رواية محمد بن إسحاق بن يسار في روايته الضعيفة عن شيوخه الضعفاء والمجاهيل. قال ابن نمير:" إذا حدث عمن سمع من المعروفين، فهو حسن الحديث صدوق، إنما أتي أن يحدث عن المجهولين بأحاديث باطلة"[2]. وقول ابن عدي في خالد بن الحسين:"عامة حديثه عن الضعفاء أو قوم لا يعرفون، فإذا كان سبيله هذا السبيل إذا وقع لحديثه نكره، يكون البلاء منه، أو من غيره لا منه" [3].

المطلب الحادي عشر: ذكر المجروح في كتب الضعفاء: ذكر الراوي في كتب الضعفاء لا يلزم منه ضعف الراوي، خصوصا الكتب التي لم يخصها أصحابها بمن ثبت ضعفه من الرواة، وإنما أرادوا بتأليفها ذكر من نسب إلى شيء من الضعف، وإن كان على وجه لا يضره[4]، ككتاب الكامل لابن عدي، الذي قال في ديباجة كتابه "الكامل" :"وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيه فجرحه البعض، وعدله البعض الآخرون، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه، أو مال إليه، وذاكرا لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسم الضعف، لحاجة الناس إليها لأقربه على الناظر.."[5]، لذا قال المعلمي" فأما ذكر الروي في بعض كتب الضعفاء فلا يضره ما لم يكن فيما ذكر به ما يوجب ضعفه، وذلك أنهم ما يذكرون الرجل لكلام فيه لا يثبت أو لا يقدح، أو نحو ذلك"[6].

(١) تهذيب التهذيب (٣/٢٦٩)

(٢) الكامل (٦/١٠٦)

(٣) تحرير علوم الحديث (٣٧٢-٣٧٣).

(٤) ضوابط الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي (٢/٧٠٤)

(٥) الكامل (١/١-٢)

(٦) طليعة التنكيل (١/٥٧)

ومن أمثلته: قال الذهبي في "السير" في ترجمة أشعث بن عبدالملك: "ما علمت أحدا لينه، وذكر ابن عدي له في كامله[1] لا يوجب تلينه بوجه، نعم ما أخرجا له في الصحيحين كما لم يخرجا لجماعة من الأثبات"[2]. وقال في "الميزان": "إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنه ما ذكر في حقه شيئا يدل على تلينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبدا. نعم ما أخرجا له في الصحيحين فكان ماذا"[3].

المطلب الثاني عشر: الاختلاف على الراوي: تعتبر كثرة اختلاف الرواة على الراوي من علامات ضعفه إذا كانت حاله لا تحتمل هذا الاختلاف، فإن كان قوي الحفظ كثير الشيوخ والحديث، حمل صنيعه على أن للحديث عدة طرق، ولهذا ضوابط مبسوطة في كتب العلل[4]. وقد ضُعف بعض الرواة لكثرة الرواة ، مع أنهم من الأئمة الذين قوي حفظهم، وكثر شيوخهم .

ومن أمثلته: كلام القاسم بن محمد في عكرمة مولى ابن عباس لأنه كان يروي الحديث الواحد عن عدد من الشيوخ [5]، مع أن عكرمة معروف بسعة روايته، قال ابن رجب :" قد كان عكرمة يتهم في رواية الحديث عن رجل ثم يرويه عن آخر حتى ظهر لهم سعة علمه وكثرة حديثه" [6]، وكذا ما قيل في محمد بن إسحاق بن يسار[7]، وابن دينزيل[8]،

(١) الكامل (١/٣٦٧-٣٧٠)

(٢) سير أعلام النبلاء (٦/٢٧٨)

(٣) ميزان الاعتدال (١/٢٦٧)

(٤) تحرير علوم الحديث (٢/٣٧٢-٣٧٣)

(٥) تهذيب الكمال (٢٠/٢٨٦)

(٦) شرح علل الترمذي (١/٤٢٥) ، وانظر قول ابن حجر في "هدي الساري" (٤٢٧)

(٧) تاريخ بغداد (١/٢٢٧)

(٨) لسان الميزان (١/٤٨)

وأبي صالح كاتب الليث[1].

المطلب الثالث عشر: الأفراد والمناكير: قد يجرح الراوي بالأفراد والمناكير، ولا يقتضى ذلك الجرح، إما لقلتها، أو صحة أفراده، أو زوال تفرده، أو يتبين أنه ناقل لها والعهدة علي غيره[2].

ومن أمثلته: عدم تأثر منزلة الحسن بن سوار[3]، ومحمد بن عبدالله[4]، لحديث غريب رواه، لأن أحاديثهما مستقيمة، والحسين بن عياش لتفرده بإسناد حديث[5]، وأمية بن خالد لحديث وصله وأرسله غيره[6]، ورواد بن الجراح لغلطه في حديث الثوري[7]. وعدم الاعتداد بجرح الطبراني[8]، وشبابة بن سوار[9]، وقيس بن أبي حازم[10]، والحسن بن علي[11]، وحرملة بن يحيى[12]، وأبي صالح كاتب الليث[13]، ومحمد الفريابي[14]، وأبو

(١) الجرح والتعديل (٨٦/٥)

(٢) قرائن ترجيح التعديل والتجريح (ص/٤١٠)

(٣) ضعفاء العقيلي (٢٢٨/١) ، تاريخ بغداد (٣١٨/٧)

(٤) ميزان الاعتدال (٢٠٩/٦)

(٥) ميزان الاعتدال (٣٠١/٢)

(٦) ضعفاء العقيلي (١٢٨/١) ، تهذيب التهذيب (٣٢٤/١)

(٧) الدوري (٥١٠٢) ، سؤالات أبي داود (٢٦٦) ، الكامل (١٧٦/٣)

(٨) ميزان الاعتدال (٢٧٨/٣)

(٩) شرح علل الترمذي (٦٤٨/٢) ، ميزان الاعتدال (٣٦٠/٣)

(١٠) ميزان الاعتدال (٤٧٦/٥)

(١١) ميزان الاعتدال (٣٦٠/٥)

(١٢) الكامل (٤٦٠/٢) ، ميزان الاعتدال (٢١٦/٢)

(١٣) الكامل (٢٠٦/٤)

(١٤) تاريخ الدارمي (٢٤) ، الطبقات الكبرى (٥٢٠/٧) ، الجرح والتعديل (٢٤٨/٩)

يزيد الأيلي[1]، وحماد بن سلمة[2]، وإسحاق بن إبراهيم[3]لصحة تفردهم. والتغاضي عن تفرد روح بن عبادة [4]، وأحمد بن صالح [5]، وسليمان بن كران[6]، وبيان بن عمرو[7]، لزوال التفرد.

المطلب الرابع عشر: طريقة التلقي: القدح في الراوي من جهة تساهله في التحمل وذلك في ثلاث حالات.

- **الأولى في رواية الراوي عرضا:** وهي الرواية قراءة على الشيخ، لا سماعا من لفظه، وهي بمنزلة السماع عند أكثر أئمة الحديث. والرواية بمثل هذا في الأصل صحيحة، لأن العبرة بإقرار الشيخ ما يقرأ عليه، والقارئ ليس واسطة بين التلميذ وشيخه، ولذلك فلا تضر جهالته ولا كونه مجروحا. وربما طعن بعض النقاد في رواية بعض الثقات عن بعض شيوخهم لأنها كانت عرضا، ويكون مرجع الأمر إلى شيء زائد على مجرد العرض ، وهو أن الذي كان يعرض على الشيخ راو مجروح ، ويكون ذلك الثقة قد حضر ذلك العرض.

ومن أمثلته: من طعن في روايته عن مالك، لكونه أخذ عنه بعرض حبيب كاتبه. وقول يحيى بن معين في حفص بن ميسرة: "ثقة انما يطعن عليه أنه عرض"، وقال أيضا: "سمع عرضا، كان عباد بن كثير يعرض لهم على زيد بن أسلم وغيره، قال أبو جعفر السويدي:

(١) العلل ومعرفة الرجال (١٢١٠) ، البرذعي (٣٩٤/١) ، الجرح والتعديل (١٩٨/٦)

(٢) الكامل (٢٥٤/٢)

(٣) هدي الساري (ص/٣٨٩)

(٤) تاريخ بغداد (٤٠٤/٨) ، ميزان الاعتدال (٨٨/٣)

(٥) الكامل (١٨٣/١، ١٨٠)

(٦) مسند البزار (٣١٢/٣) ، ميزان الاعتدال (٣١٢/٣)

(٧) الجرح والتعديل (٤٢٥/٢)، الكامل (٣٤٨/٣) ، ميزان الاعتدال (٧٥/٢) ، تهذيب التهذيب (٤٤٤/١)

ذهبت إلى حفص بن ميسرة فسألته أن يخرج إلى كتابا، فقال لي: إنما كان عباد بن كثير يعرض لنا"[1].

- **الثانية ، التحديث بما تساهل في تحمله:** فقد يتساهل الراوي في التحمل، فيرى الإجازة والمناولة، كما حصل لعبدالله بن وهب، حيث كان يعرض له على ابن عيينة وهو نائم، إلا انه كان لا يدخل في مصنفه من ذاك العرض شيئا[2]. وهذه من الأمور التي لا تقدح في الراوي. وقد تكلم في الحسن بن نافع بسبب الرواية بالإجازة[3].

ومن أمثلته : قول أحمد في عبدالله بن وهب:" كان حديثه بعضه سماع وبعضه عرض وبعضه مناولة، كان يأخذ الكتاب مما لم يسمعه يقول: قال حيوة، قال: فلان"[4]. وقول شعبة وابن عيينة في ثمامة بن عبدالله: "حديث أبي سفيان عن جابر، إنما هي صحيفة " وفي لفظ لشعبة: "إنما هو كتاب"[5]. وقد ذكر ابن حجر في هدي الساري في ترجمته :" قد تبين علة السبب في ذلك – أي لينه – وهو من أجل حديث أنس في الصدقات الذي قدمناه في الفصل الذي قبل هذا لكون ثمامة قيل أنه لم يأخذ عن أنس سماعا، وقد بينا أن ذلك لا يقدح في صحته، احتج به الجماعة" [6].

الثالثة ، التحمل في الصغر : قال أحمد بن أبي الحواري وهو ثقة : قلت للفريابي:"رأيت قبيصة عند سفيان؟ قال نعم، رأيته صغيرا"، قال أبو زرعة الدمشقي فذكرته لمحمد بن عبد

(١) الدوري (٥١٩٩) ، العلل ومعرفة الرجال (٣١٤٢) ، تهذيب التهذيب (٢/٣٦٠)

(٢) الدوري (٥٠٧٨) ، (٥٠٧٩) ، العلل ومعرفة الرجال (٢٣٦٢) ، (٤٥٥٦)

(٣) هدي الساري (ص/٤٦١)

(٤) علل المروذي (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٨)

(٥) تحرير علوم الحديث (٢/٣٦٣-٣٦٥)

(٦) هدي الساري (ص/٥٥٦)

الله بن نمير فقال:"لو حدثنا قبيصة عن النخعي لقبلنا منه". يعني أنه لم يضره إن كان صغيرا حين سمع من الثوري[1].

المطلب الخامس عشر: ما يعود الجرح فيه إلى جحد الشيخ أن يكون حدث بالحديث: فهاتان حالتان:

- **الأولى :** الراوي يروي عن رجل حديثا، فيسأل المروي عنه فينكره ، أو ينكر أن يكون ذلك الراوي قد سمع منه ، فذلك الخبر لا يقبل من ذلك الطريق، ولكن هذا لا يعد سببا للطعن على ذلك الراوي إذا كان ثقة ضابطا، لجواز النسيان على المحدث، إلا أن يعتضد الجرح بذلك بما يشهد له، أو أن يكون التلميذ لم تستقر ثقته. قال الشيرازي: "إذا نسي المروي عنه الحديث والراوي عنه ثقة، لم يسقط ذلك الحديث بدليل أن سهيل بن أبي صالح روى عنه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، حدثنا الشاهد واليمين ثم نسيه فكان يقول:"حدثني ربيعة عني حدثته عن أبي هريرة و لم يذكر عليه أحد من التابعين"[2].
- **ومن أمثلته:** ما رواه أحمد قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، أن النبي صلى الله عليه وسلم:" كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاها". قال وكيع: "سألت ابن جريج؟ فأنكره، و لم يعرفه". فمن ذا يجرؤ أن يطعن بهذا على سفيان الثوري؟ إنما يحمل على نسيان ابن جريج له. وهل يقبل ذلك الحديث بعينه؟ على قولين: الأول : يقبل، والعمدة فيه على حفظ الثقة، والشيخ قد نسي. والثاني: لا يقبل، من أجل الشبهة، وهو قول متأخري الحنفية. والأول هو الصحيح، وهو قول أهل الحديث، وعامة الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة،

(١) تحرير علوم الحديث (٢/٣٦٧)

(٢) دراسات في الجرح و التعديل (ص/١٨٢)

وصححه الخطيب. فإذا كان الراوي جازما أن الشيخ حدثه، والشيخ يقول: لم أحدثك، فالقول قول الراوي المعروف بالثقة والإتقان، والشيخ قد نسي[1].

- **والحالة الثانية** : وهي عمل الإمام بخلاف رواية راو حدث عنه بتلك الرواية وقال بخلافها. فهذا لا يقدح به على الراوي ولا على الحديث، فمعلوم أن لترك العمل بالحديث أسبابا عدة، قد يكون تركه لمعارض أقوى منه، أو قياس أو احتمال نسخه، أو غير ذلك.

- **ومن أمثلته:** ما رواه مالك عن نافع وهو الثقة الحافظ عنده، عن ابن عمر"البيعان بالخيار"، ولم يقل به مالك، لأنه رأى عمل أهل المدينة على خلافه[2].

- **المطلب السادس عشر: ترك الحكم بشهادة الراوي:** ليس من الجرح ترك الحكم بشهادة الراوي لجواز أن يكون ذلك بسبب غير الجرح، ولا الشهادة بالزنا وكل ما يوجب الحد على المشهود عليه إذا لم يكمل نصاب الشهادة، لأنه لم يأت بصريح القذف وإنما جاء ذلك بمجيء الشهادة [3].

(١) تحرير علوم الحديث (٢/٣٦٧-٣٦٨). وأنظر: الكفاية(ص/٤٢٩)، وعلوم الحديث(ص/١١٨)، ووالتقييد والايضاح(ص/١٢٩)، وشرح نزهة النظر(ص٣٢٣)، والباعث الحثيث()، و

(٢) دراسات في الجرح و التعديل (ص/٣٧١)

(٣) الرفع والتكميل (ص/١٩٩)

المبحث الرابع: الأسباب المتعلقة بالجارح والمجروح

المطلب الأول: كلام الأقران والمتعاصرين: يقصد بالأقران من هم في طبقة واحدة من المحدثين المتعاصرين، وهؤلاء غالبا ما يقع التنافس فيما بينهم، إذ هو طباع البشر، فالمعاصرة تفضي غالبا إلى المنافرة، ولا يكاد ينجو من ذلك أحد إلا من رحم الله. ومن هذه الناحية فقد رد المحدثون جرح الأقران إذا صدر بغير حجة ولا مستند، وذلك لأن مثل هذا الجرح مشوب بالأغراض النفسية التي تحول دون كونه سليم الباعث أو مطابقا للواقع . قال مالك بن دينار:"يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض"[1]. وقال الذهبي: "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئت لسردت في ذلك كراريس". وقال أيضا: "كلام الأقران يطوى ولا يروى، فان ذكر تأمله المحدث فان وجد له متابعا وإلا أعرض عنه"[2]. وقال أيضا:"ولا يعتد – بحمد الله – بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض" [3].وقال أيضا:" لا يعتد غالبا بكلام الأقران لاسيما إذا كان بينهما منافسة"[4] . وقال ابن حجر:"إن كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضا إذا كان غير مفسر لا يقدح"[5]. وعن مالك بن دينار أنه قال:" يؤخذ بقول العلماء و القراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض"[6]. وقال البخاري:" و لم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٩٢) وإسناده ضعيف

(٢) سير أعلام النبلاء (٥/٢٧٥)

(٣) ميزان الاعتدال (٦/٢١٥)

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤/٤١) ، ميزان الاعتدال (٦/٢١٥)

(٥) تهذيب التهذيب (٨/١)

(٦) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٥١) – الاجتهاد في علم الحديث (٨٠)

فيهم"[1].

ومن أمثلته : كلام بندار ومحمد بن المثنى[2]، وكلام مطين ومحمد بن أبي شيبة[3]، وكلام قتادة ويحيى بن أبي كثير، وكلام ابن صاعد وعبدالله بن أبي داود [4] كل منهما قد تكلم في الآخر، وكلام مالك في سعد بن إبراهيم [5]، وكلام ابن أبي ذئب في مالك [6]، وكلام ابن معين في الشافعي[7]، وكلام النخعي في الشعبي[8]، وكلام مالك في محمد بن إسحاق صاحب المغازي[9]، وكلام سليمان بن حرب في عفان بن مسلم[10]، وكلام رجاء بن حيوة في مكحول[11]، وكلام أحمد بن حنبل في هشام بن عمار[12]، وكلام أحمد المصري في عثمان السهمي[13]، وكلام مغيرة بن مقسم في عمرو السبيعي[14]، وكلام ابن المديني

(١) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل (ص/١١٠)

(٢) لسان الميزان (٢٦٢/٢)

(٣) سير أعلام النبلاء (٤١/١٤) ، ميزان الاعتدال (٢١٥/٦) ، تذكرة الحفاظ (٦٦٢/٢)

(٤) سير أعلام النبلاء (٥٠٥/١٤) ، ميزان الاعتدال (٤٣٣/٢) ، تذكرة الحفاظ (٧٧٢/٢)

(٥) تحرير علوم الحديث (٥٢٦) .

(٦) العلل ومعرفة الرجال(١٩٣/١)، تاريخ بغداد(٣٠٢/٢)، طبقات الحنابلة (٢٥١/١)، قاعدة في الجرح والتعديل (ص/٢٤)

(٧) قاعدة في الجرح والتعديل (ص/١٤). قال السبكي" لم يقصد الإمام الشافعي إنما قصد ابن عمه"

(٨) جزء القراءة خلف الإمام (٤٠)

(٩) علل المروزي (٥٦)

(١٠) ميزان الاعتدال (٨١/٣)

(١١) تاريخ دمشق(٢٣٤/٦)، سير أعلام النبلاء (٥٥٨/٤)

(١٢) المروزي (١٠٣) ، تاريخ دمشق(٢٣٤/٦) ، سير أعلام النبلاء (٥٥٨/٤)

(١٣) هدي الساري (ص/٤٢٤)

(١٤)سير أعلام النبلاء (٣٩٩/٥)

في أبي حفص الصيرفي[1] ، وكلام سعيد بن المسيب[2]، والشعبي[3] في عكرمة، وكلام العقيلي في ابن المنذر النيسابوري[4]، وكلام الثوري في أبي حنيفة، وكلام ابن مردوية في الطبراني[5]، وكلام قتادة في يحى بن أبي كثير[6]، وقدح أشهب بن عبدالعزيز في الشافعي[7]، وكلام أحمد في السبيعي[8]، وكلام إبراهيم بن المنذر في أبي الزناد[9]، ونظائره كثيرة، في كتب الفن شهيرة[10]، وقد عقد ابن عبدالبر لذلك بابا في كتابه "جامع بيان العلم وفضله"[11]، وذكر أمثله متعددة، فلينظر.

فالعلماء في هذه الحالة لا يقبلون كلام الأقران في بعضهم إذا لاحت لوائح الغضب والانتصار للنفس، التي قد لا يسلم منها أحد. قال ابن عبد البر:" ونحن نورد في هذا الباب من كلام الأئمة الجلة الثقات السادة بعضهم في بعض مما لا يجب أن يلتفت فيهم إليه ، ولا يعرج عليه[12]. ويلحق بموضوع التنافس بين الأقران أن يجرح الناقد راويا ما أمام

(١) تاريخ بغداد (٢٠٩/١٢)

(٢) العلل ومعرفة الرجال (١٥٨٣) و (١٥٨٤) ، الطبقات الكبرى (١٣٥/٥) ، جامع بيان العلم وفضله (٥٠٩)

(٣) جزء القراءة خلف الإمام (٤٠)

(٤) ميزان الاعتدال (٣٩/٦)

(٥) سير أعلام النبلاء (١٢٧/١٦)

(٦) المعرفة والتاريخ(٤٦٦/٢) ، سير أعلام النبلاء(٢٧٥/٥)

(٧) سير أعلام النبلاء(٥٠٣/٩) ، (٩٥،٩/١٠)

(٨) العلل ومعرفة الرجال(٤٤٢،٢٤٤/١) ، سير أعلام النبلاء (٣٩٩/٥)

(٩) سير أعلام النبلاء(٤٤٨/٥) ، ميزان الاعتدال (٤١٨/٢) ، تهذيب التهذيب (٦٧/٨)

(١٠) الرفع والتكميل(ص/٤١٠)

(١١) جامع بيان العلم وفضله "باب في حكم قول العلماء بعضهم في بعض" (١١١٩-١٠٨٧/٢)

(١٢) جامع بيان العلم وفضله (١٠٩٤/٢) . باب ذكر بعض أخبار من استفسر في الجرح فذكر ما لا يسقط العدالة

قرينة من باب تفويت الفرصة علي صاحبه، كما فعل شعبة مع قرينة سويد بن سعيد، عندما حذره من السماع من أبي الزبير المكي . قل سويد :" خدعني شعبة، فقال: لا تحمل عنه فإني رأيته يسيء صلاته وليتني ما كنت رأيت شعبة"[1].

لكن لا يرد كلام القرين مطلقا : إذا لم يكن هناك قرينة لهذا، قبل كلام القرين في قرينه، فإن من أقوى وجوه الكلام في الرواة، كلام المعاصر في المعاصر له، وكلام البلدي في بلديه، فيقدم كلام أبي حاتم وكلام أبي زرعة الرازيين وكلام محمد بن مسلم بن وارة الرازي، في محمد بن حميد الرازي على كلام غيرهم، لأنهم ثلاثة علماء رازيون من كبار علماء تلك الجهات يحكمون عليه بأنه كذاب، فيقدم كلام هؤلاء على كلام فلان وفلان الذين حسنوا من حاله، والذين مشّوه، لأن بلدي الرجل أعرف بصاحبه، ولو أطلقنا كلام الأقران وكلام المتعاصرين وكلام المتقاربين لا يقبل كلامهم في بعضهم، أسقطنا كثيرا من هذه المواضع[2].

المطلب الثاني: الخصومة الشخصية: قال ابن عبد البر:" قد كان بين أصحاب رسول الله وجلة العلماء عند الغضب كلام هو أكثر من هذا، ولكن أهل الفهم والعلم لا يلتفتون إلى ذلك، لأنهم بشر يغضبون ويرضون، والقول في الرضا غير القول في الغضب"[3]. قال الذهبي :"لا يسمع قول الأعداء بعضهم في بعض"[4].

ومن أمثلته: عدم قبول قول ابني أبي شيبة في يونس بن بكير لأنه أقصاهما، ولم يعطهما

(١) الكامل (١٢٢/٦)

(٢) إتحاف النبيل (١٩٦) ، تحرير علوم الحديث (٥٢٦/٢)

(٣) التمهيد (٢٨/٢)

(٤) ميزان الاعتدال (٤٣٣/٢)

كتابا[1]، وقول مسلم في أبي إسحاق النيسابوري لأنه كان يستخف به[2]، وقول أبي يعلى في ابن عمار الموصلي، بحجة أنه شهد على خاله شهادة زور[3]، وقول الذهلي في أبي قدامة السرخسي، حيث دخل الذهلي عليه ولم يقم له[4]، وقول مالك في محمد بن إسحاق بن يسار، لكلام الأخير في نسب الأول[5]، وقول ربيعة في أبي الزناد المدني[6]، وابن صاعد وابن جرير في عبدالله بن أبي داود[7]، وأحمد بن صالح في حرملة بن يحيى[8]، وموسى بن هارون في الحسن بن علي المعمري[9] للعداوة الظاهرة بينهم، وقول النسائي في أحمد بن صالح لطرده من مجلسه[10]، وقول ابن المديني في عمرو بن مرزوق[11]، وقول الفضل ابن العباس في الحسن بن علي[12]، وكلام ابن الجنيد البغدادي وفضلك الرازي في المعمري[13]، وكلام ابن أبي الفوارس في أبي عبدالله الصيرفي[14]، وآل مندة وأصحاب أبي

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (١٠٢)

(٢) سؤالات السجزي للحاكم (٤١) و(٢٨٥)

(٣) الكامل (٢٧٩/٦)

(٤) تهذيب التهذيب (١٦/٧)

(٥) ثقات ابن حبان (٣٨٠/٧) ، جامع بيان العلم وفضله (٥٠٩/٢) ، ميزان الاعتدال (٤٦٩/٣)، لسان ميزان (٢٢٢/٢)

(٦) ميزان الاعتدال (٤١٨/٢) ، هدي الساري (ص/٤١٣)

(٧) تذكرة الحفاظ (٤٣٣/٢)

(٨) الكامل (٤٦١/٢)

(٩) لسان الميزان (٢٢٢/٢)

(١٠) الكامل (١٨٣/١) ، قاعدة في الجرح والتعديل (ص/٢٨)

(١١) الجرح والتعديل (٢٦٣/٦)

(١٢) الكامل (٣٣٧/٢)

(١٣) الكامل (٣٣٧/٢)

(١٤) تاريخ بغداد (١٨/٨)

نعيم الأصبهاني[1] للحسد والعداوة فيما بينهم.

(١) ميزان الاعتدال (٢/٤١٨) (٣/٤٧٩) ، السير (١٧/٣٧،٤١) (١٩/٢٤) ، تذكرة الحفاظ ، (١/١١١) ، (٣/٤٧٩)

الخـــاتـــمـــة

الحمد لله الذي أتم علينا نعمه، ووالى علينا مننه، وأعاننا فأكملنا هذا البحث بهذه الصورة التي نرجو أن ننال بها رضاه، وأن يكون البحث نافعاً محققاً للغرض منه، وقد توصلنا من خلاله إلى ضرورة مراعاة أمور فنية عند النظر في كتب الجرح والتعديل، ليحتاط الناظر من أن يشرع في تلقف الأحكام دون تروٍّ وبصيرة، فيؤدي به الحال إلى الخطأ أو الحكم الجزاف. ومن تلك الإرشادات:

١. موضوع الموانع التي تمنع قبول الجرح من دقائق علم الجرح والتعديل ولطائفه.

١. لا ينبغي الأخذ بقول كل جارح في أي راو كان، فكثيرا ما يوجد أمر يكون مانعا من قبول جرحه .

١. ليس كل جرح ورد في الراوي المترجم له مقبولا ومسلما به، بل فيه المقبول والمردود، فعلى الباحث ألا يبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح والتعديل دون تنقح الأمر فيه.

. أسباب الجرح يمكن حصرها في أربع مسالك: إما متعلقة بالجرح، أو بالجارح، أو بالمجروح، أو بالجارح، والمجروح معا.

. على الباحث التنبه إلى قرينة تحمل الجرح على هذا الأمر المخصوص فقط، ولا يتعداها إلى إسقاط رواية الراوي.

فهرس المصادر والمراجع

الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، علي بقاعي ، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٩هـ.

الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ابن دقيق العيد ، تحقيق بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت .

الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال .

إتحاف النبيل بأجوبة وأسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، مصطفى بن إسماعيل، تحقيق أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان.

أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي ، تحقيق: د.سعدي الهاشمي، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، جمهورية مصر العربية، مكتبة ابن القيم، المدينة، ط٢، ١٩٨٩م.

أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: نور الدين عتر ، دار اليمامة، حلب ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ .

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: علي بن محمد القطان، تحقيق: د. آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

تاريخ بغداد: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تصوير، دار الكتاب العربي، بيروت.

تاريخ الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم : عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث ، دمشق.

التاريخ ليحيى بن معين برواية الدوري: يحيى بن معين، تحقيق: د . أحمد محمد نور سيف،

ط١، ١٣٩٩هـ.

تحرير علوم الحديث ، عبد الله بن يوسف الجديع ، مؤسسة الريان .

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد الوهاب عبداللطيف، مكتبة التراث الحديثة ، الرياض.

تذكرة الحفاظ للذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، دار الفكر العربي.

ترتيب تاريخ ثقات العجلي: تأليف: علي الهيثمي ، تحقيق : د. عبدالمعطي قلعجي- دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤١٦هـ .

تقريب التهذيب : تأليف : أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : محمد عوامة ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : يوسف بن عبدالله بن عبد البر ، تحقيق : سعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، المغرب.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني – تحقيق وتعليق محمد ناصر الدين الألباني ومحمد عبدالرزاق حمزة – دار الكتب السلفية – القاهرة.

تهذيب التهذيب:أحمد بن حجر العسقلاني، تصوير، دار الفكر، بيروت، دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد الدكن، ط١ ،١٤٠٤هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال : أحمد العسقلاني، تحقيق: د. بشار عواد معروف،

مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، ، ١٤١٣هـ

الثقات في الصحابة والتابعين: محمد بن حبان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند، ط١، سنة ١٣٩٩هـ.

جامع بيان العلم و فضله ، يوسف بن عبد البر، تحقيق : أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي ، الرياض، ط٤، ١٤١٩هـ.

الجرح والتعديل : عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ، الدكن ، ط١، ١٣٧٢هـ.

جزء القراءة خلف الإمام: محمد بن إسماعيل البخاري ، مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة ، ط١ ،سنة ١٤٠٤هـ

دراسات في الجرح والتعديل ، محمد ضياء الدين الأعظمي ، عالم الكتب، بيروت ، ط١، ١٤١٥هـ..

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تأليف:أبو الحسنات : محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط٣، ١٤٠٧هـ.

سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحى ابن معين : إبراهيم بن عبدالله الختلي، تحقيق : د. أحمد محمد سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، ط١، ١٤٠٨هـ.

سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق عبد القادر، مكتبه المعارف، الرياض، ط١.

سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق د.بشار عواد معروف،

مؤسسة الرسالة.

الضعفاء الصغير: محمد البخاري ، تحقيق : بوران الضناوي، عالم الكتب ، بيروت، لبنان ، ط١، ١٤٠٤هـ.

الضعفاء: تأليف : محمد بن عمرو العقيلي ، تحقيق : د. عبدالمعطي قلعجي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١.

الضعفاء والمتروكين :أحمد النسائي، تحقيق: كمال الحوت وبوران الضاوي، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١، سنة ١٤٠٥هـ.

الضعفاء والمتروكين : عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق : عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٤٠٦هـ .

الطبقات الكبرى : محمد بن سعد كاتب الواقدي ، دار صادر ، بيروت.

ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب، ١٣٠٤.

العلل ومعرفة الرجال : أحمد بن محمد بن حنبل، (رواية ابنه عبدالله بن أحمد عنه)، نشر: د. طلعت فرح ود. إسماعيل الجراح ، أنقرة ، طبعة ١٩٦٣م .

فتح المغيث شرح ألفية الحديث : شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية ، لبنان — ط١.

قاعدة في الجرح والتعديل، تاج الدين السبكي،تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

قرائن ترجيح التعديل والترجيح: د. عبدالعزيز اللحيدان، دار التدمرية ، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ .

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بيطار ، دار النفائس.

قواعد في علوم الحديث، ظفر التهانوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ١٣٩٤.

الكامل في ضعفاء الرجال: عبدالله بن عدي ، تحقيق: لجنة من المختصين، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت ، ط٣، ١٤٠٩هـ.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: محمد بن حبان، تحقيق محمد شرف الدين، مطبعة وكالة المعارف استانبول ، ١٩٤١ .

الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ.

لسان الميزان : أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية، بيروت .

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : محمد بن حبان ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ، ١٣٩٦هـ.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: القاضي الحسن الرامهرمزي، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، ط٣١، ١٤٠٤هـ

المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل:سيد عبد الماجد غوري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.

المستدرك على الصحيحين : أبي عبد الله الحاكم ، دار الفكر ، بيروت .

معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق السيد معظم حسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢، ١٣٩٧هـ.

المغني في الضعفاء: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة البلاغة بحلب ، ط١، ١٣٩١هـ

مقدمة ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، ١٣٩٠هـ.

مقدمة صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١، ١٣٧٤هـ.

منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل: د. قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي .

الموطأ ، مالك بن أنس الأصبحي ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي، مصر.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: محمد الذهبي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية،بيروت، ط١.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق ، ط٣ ، ١٤٢١هـ

هدي الساري مقدمه فتح الباري : أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة.

اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر: عبدالرؤوف المناوي ، تحقيق: المرتضى أحمد، مكتبة الرشد، الرياض.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
خلاصة البحث	٦٨٩
المبحث الأول: الأسباب المتعلقة بالجرح	٦٩٦
المبحث الثاني: الأسباب المتعلقة بالجارح	٧٢٥
المبحث الثالث: الأسباب المتعلقة بالمجروح	٧٤١
المبحث الرابع: الأسباب المتعلقة بالجارح والمجروح	٧٥٩
الخاتمة	٧٦٥
فهرس المصادر والمراجع	٧٦٦

***